الأمم المتحدة S/2008/178

مجلس الأمن

Distr.: General
14 March 2008
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30)، الذي طلب فيه المجلس مني تقديم تقارير مرة كل ثلاثة أشهر عن الحالة في الصومال. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي شهدها البلد منذ تقريري السابق (S/2007/658). ويقدم آخر المعلومات عن الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية، كما يتوسع في عرض الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها في الصومال، فضلا عن حالة التخطيط للطوارئ فيما يتعلق باحتمال نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة لتحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في قراره ١٧٧٢ (٢٠٠٧) وفي بيانه الرئاسي المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/49).

ثانيا – التطورات الرئيسية في الصومال

ألف – التطورات السياسية

٢ – منذ تقريري السابق، حصلت تطورات مهمة في الصومال أفضت إلى تشكيل حكومة جديدة ونقلها من بايدوا إلى العاصمة مقديشو.

٣ – وفي أعقاب أزمة سياسية داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية أسفرت عن استقالة رئيس الوزراء علي محمد جيدي، قام الرئيس عبد الله يوسف بإجراء مشاورات مع مختلف القادة، بمن فيهم البرلمانيون، بهدف تعديل الميثاق الاتحادي الانتقالي للسماح بتعيين وزراء من غير البرلمانيين. وهذه الجهود، المتمشية مع توصيات مؤتمر المصالحة الوطنية، حققت نتائج ملموسة. ففي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، صوت أعضاء البرلمان في بايدوا بالإجماع لصالح

170308 120308 08-26415 (A)

تعديل المادة ٤٧ من الميثاق الاتحادي الانتقالي. فأتاح ذلك للرئيس يوسف فرصة لتعيين شخص غير برلماني رئيسيا للوزراء.

٤ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عُين نور حسن حسين رئيسا للوزراء. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، قام رئيس الوزراء حسين بتعيين مجلس للوزراء يتألف من ٧٣ عضوا، من بينهم ٣١ وزيرا، و ٣١ نائب وزير، و ١١ وزير دولة، وذلك سعيا منه إلى إقامة حكومة وحدة وطنية. ولم يكن من بين هؤلاء سوى ثلاثة وزراء من غير البرلمانيين، هم الوزيران المسؤولان عن الخارجية والإعلام ونائب وزير. وقد استقال أربعة وزراء من مناصبهم بعد فترة وجيزة من تعيينهم، احتجاجا على ما اعتبروه نقصا في التشاور الواسع بشأن تعيين أعضاء مجلس الوزراء. وحذا حذوهم وزراء آخرون، مشتكين من التمثيل غير الكافي لقبائلهم. وعلاوة على ذلك، برزت انتقادات من قطاعات عديدة من المجتمعات المحلية الصومالية ومن مختلف ممثلي المجتمع الدولي الذين اعتبروا الحكومة الجديدة غير عملية ومفتقرة إلى التركيز.

٥ - وكان تشكيل مجلس الوزراء الجديد متمشيا مع صيغة ٤:٥ لتقاسم السلطة، المنصوص عليها في الميثاق الاتحادي الانتقالي. بيد أنه لوحظ أنها لم تراع توصية مؤتمر المصالحة الوطنية الداعية إلى تشكيل حكومة كفؤة يجري اختيارها من داخل البرلمان وخارجه، وتولي كامل الاعتبار للمؤهلات والكفاءة والخبرة والشفافية. واعتبر الجمهور الصومالي عملية التعيين غير شفافة، ورأى نقص الوزراء المؤهلين وانعدام ممثلين للمجتمع المدني والمعارضة بمثابة نقيصتين رئيسيتين. وكان فتح مجلس الوزراء في وجه غير البرلمانيين يهدف إلى تحسين كفاءة الحكومة الاتحادية الانتقالية، مما يحسِّن قدرتها على تأدية مهامها في الفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية وتعزيز المصالحة.

٦ - وفي أعقاب تزايد الانتقادات من داخل الصومال وخارجها، قام رئيس الوزراء حسين، بالتشاور مع الرئيس يوسف، بتعيين حكومة ذات كفاءة محسَّنة، تتألف أساسا من مهنيين مقتدرين، كما أوصى بذلك مؤتمر المصالحة الوطنية. وقد رحب مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وشركاؤه الدوليون، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، ترحيبا حارا بتصويت البرلمان الاتحادي الانتقالي بمنح الثقة في مجلس الوزراء الجديد، وأعربوا عن ارتياحهم لالتزام رئيس الوزراء بخدمة جميع الصوماليين.

٧ - وفي ٦ كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس الوزراء حسين عن تعيين مجلس وزراء جديد يضم ١٨ وزيرا و ٥ نواب وزراء. ومن بين المناصب الوزارية الـ ١٨، ما زالت ثلاثة مناصب شاغرة. وأشار رئيس الوزراء حسين إلى أنه سيتشاور مع عدد من الفاعلين

الرئيسيين قبل إتمامه عملية التعيين. ومن بين الوزراء الـ ١٨، اختير تسعة من داخل البرلمان. واتخذ قرار باختيار تسعة وزراء آخرين من خارج البرلمان، حيث تم بالفعل تعيين ستة منهم وتُركت المناصب الثلاثة المتبقية للمعارضة في المنفى، على أن يتم التعيين فيها في مرحلة لاحقة.

٨ - ومنذ تولي رئيس الوزراء منصبه، أبدى التزاما بالعمل بفعالية مع جميع الصوماليين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، جدد التأكيد، في اجتماع دعت وزيرة خارجية الولايات المتحدة، كوندوليزا رايس، إلى عقده في أديس أبابا، على استعداد حكومته لمد يدها إلى جميع الصوماليين الذين يريدون المشاركة في عملية انتقال سلمية إلى نظام ديمقراطي. ويعد تعيين رئيس الوزراء الجديد فرصة جديدة لإحراز مزيد من التقدم في عملية المصالحة وإتمام ما تبقى من المرحلة الانتقالية بنجاح.

٩ - وعلى طول الفترة المشمولة بالتقرير، بقي ممثلي الخاص، أحمدو ولد عبد الله، على اتصال وثيق بقادة الحكومة الاتحادية الانتقالية، وكذلك مع ممثلي دوائر الأعمال والمجتمع المدني، مشجعا إياهم على الاتصال بجماعات المعارضة. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، اقترح عليّ مجلس الأمن خيارات لمعالجة التحديات السياسية والأمنية، ودعا المجتمع الدولي إلى الالتزام بمسار عمل شامل واقعي دعما للصوماليين.

١٠ - وفي خطوة جريئة تبدي الالتزام بتحقيق استقرار البلد، انتقلت الحكومة إلى مقديشو في ٢٠ كانون الثاني/يناير. وفي أعقاب الانتقال إلى العاصمة، أدلى رئيس الوزراء أيضا ببيانات علنية حول استعداد حكومته لاستعادة الأمن وتدعيم حرية الصحافة وتعزيز المصالحة الوطنية.

١١ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، صدَّق البرلمان على تعيين مجلس الوزراء وبرنامج عمله المقترح. ويركز البرنامج على المجالات ذات الأولوية التالية: المصالحة؛ السلام والأمن؛ تدعيم المؤسسات؛ الدستور، المسائل الانتخابية.

١٢ - وتخطط الحكومة لتوسيع عملية المصالحة لتشمل الشرائح الشعبية في سياق متابعة مؤتمر المصالحة الوطنية. كما تهدف إلى البدء بالحوار مع أعضاء المعارضة داخل الصومال وخارجها. وتقترح الحكومة بذل قصارى جهودها لتحقيق المصالحة التامة ومن ثم فقد ناشدت المجتمع المدني والزعماء الدينيين ودوائر الأعمال والهيئات النسائية ومجموعات الشباب الصوماليين إلى المشاركة في عملية المصالحة.

١٣ - ونظرا لعدم كفاية قدرات المؤسسات الأمنية، تقترح الحكومة إنشاء قوات أمنية وشرطة صومالية تكون قادرة على كفالة سلامة مواطنيها وحمايتهم. وتخطط الحكومة

الاتحادية الانتقالية لتدريب قواتها الأمنية على حماية المدنيين، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، وبناء القدرات الحكومية اللازمة لتيسير توفير المساعدة الإنسانية.

١٤ - وتتطلع الحكومة الجديدة، بصفتها التنفيذية، إلى تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية الموكولة إليها مهمة إدارة ومراقبة المالية العامة كالبنك المركزي ومكتب المراجع العام للحسابات والمحاسب العام.

١٥ - وفيما يتعلق بالمسائل الدستورية والانتخابية، تقوم رؤية الحكومة على إنشاء دولة صومالية، لديها مؤسسات حكم فعالة، فضلا عن نظام متعدد الأحزاب. وقبل نهاية الفترة الانتقالية، تعتزم الحكومة سن قانون انتخابي، وإقامة لجنة وطنية لتعداد السكان وإنشاء لجنة وطنية لشؤون الانتخابات. وأخيرا، سن قانون عام ينظم تشكيل الأحزاب السياسية وتسجيلها. كما سيتم إنشاء لجنة وطنية لتعيين حدود الأقاليم والولايات والمقاطعات. وسيُشرع في عملية لمناشدة المجتمع الدولي تقديم الدعم التقني والمالي اللازم للاستفتاء الذي سيُجرى في عام ٢٠٠٩.

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز ممثلي الخاص جهوده على بناء تماسك أكبر بين أعضاء المجتمع الدولي العاملين في الصومال. وقد عبر الجميع عن التأييد لقيادة مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال. وقام الاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء الدوليين إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، بتكثيف جهودهم لتعزيز تنسيق المساعدة الدولية المقدمة للحكومة الاتحادية الانتقالية. وجرى إعداد مجموعة تدابير لبدء العمل لمدة ستة أشهر، قيمتها ١٤ مليون دولار تعزيزا للمؤسسات الاتحادية الانتقالية.

١٧ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اجتمع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا ومدد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لفترة ستة أشهر أخرى، ودعا المجتمع الدولي الأوسع نطاقا إلى توفير الدعم الملائم لتعزيز قدرات المؤسسات الصومالية، بما في ذلك الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات الأمن والدفاع التابعة لها.

باء - الحالة الأمنية

١٨ - في التقييم الذي أجرته بعثة تقصي الحقائق بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام، لا تزال الحالة الأمنية غير مستقرة في جميع أنحاء البلاد، بالرغم من وجود تباينات كبيرة فيها تختلف من إقليم لآخر، حيث يشهد الشمال استقرارا أكبر نسبيا من جنوب الصومال ووسطه. وبالنظر إلى محدودية قدرة الحكومة الاتحادية الانتقالية على الحكم وإنفاذ القانون،

تمارس عناصر إجرامية مجموعة من الأنشطة غير المشروعة، من بينها الاتجار بالبشر، والأسلحة والمخدرات، وتحصيل الضرائب والرسوم بدون إذن، والاختطاف والابتزاز.

١٩ - وفي الشمال على وجه التحديد، لا يزال النزاع الحدودي بين صوماليلاند وبونتلاند مصدر قلق أمني رئيسي، حيث تفاقم جراء أعمال الاختطاف والقرصنة، وخاصة في بونتلاند. وفي جنوب الصومال ووسطه، يواصل اتحاد المحاكم الإسلامية والعناصر الأخرى المناوئة للحكومة القيام بعمليات تمرد متكررة في مقديشو وكسمايو وجوهر وبيليتوين وبيدوا وغالكايو، في جملة أماكن أخرى، وتستهدف بالأساس القوات المسلحة الإثيوبية وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية ومراكز الشرطة والسلطات الحكومية.

٢٠ - وهناك دلائل تشير إلى أن إرهابيين دوليين وجدوا ملاذا آمنا لهم في مقاطعتي حيران وجوبا، اللتين تعتبران معقل العناصر المتطرفة من اتحاد المحاكم الإسلامية. ومنذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ والحالة الأمنية في مقديشو تتسم بحدوث هجمات منسقة تشنها العناصر الأخرى المناوئة للحكومة وبتزايد العمليات التي تنفذها القوات المسلحة الإثيوبية/الحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل استئصال تلك العناصر من المنطقة. وقد أدى ما ذُكر عن استخدام المدافع الميدانية ومدافع الهاون في المناطق المكتظة بالسكان إلى حدوث خسائر كبيرة في الأرواح وتخريب الممتلكات ونزوح أعداد كبيرة من السكان. وكانت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة في بعض الأحيان مستهدفة من قبل المتمردين. وحققت الجهود المستمرة للحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل مد يدها للمعارضة بعض النجاح، إلا أن الحالة الأمنية السائدة في الصومال لا تزال محفوفة بالمخاطر.

٢١ - تسبب النزاع الدائر في الصومال منذ عام ١٩٩١ في فرار الآلاف من اللاجئين إلى البلدان المجاورة، بما فيها كينيا واليمن وجيبوتي وإثيوبيا، وأدى إلى وجود مجموعات تعيش في الشتات في عدد من البلدان. وتفيد التقارير أن بعض دول الإقليم ومجموعات الشتات ذات تأثير على عناصر مختلفة داخل الصومال وتقدم الدعم لها، مما يجعل النزاع أكثر استعصاء على الحل.

٢٢ - تزداد الحالة الأمنية في الصومال تعقيدا بفعل عوامل إقليمية ودولية، من بينها انتشار الأسلحة والاستخدام المحتمل للصومال كمسرح لحرب بالوكالة بين إثيوبيا وإريتريا، وتهديد القرصنة المستمر، مما يؤثر سلبا على سبل إيصال إمدادات المساعدة الإنسانية. وفي حين أنه لم يكن بالمستطاع التأكد من صحة التقارير التي تتحدث عن وجود خلايا إرهابية دولية في الصومال، فإن عناصر متطرفة لجأت إلى استخدام أجهزة متفجرة متطورة يُتحكم فيها من بعد والتفجيرات الانتحارية في عدة أنحاء من البلاد. وأعرب عدد من المحاورين لبعثة تقصي الحقائق عن القلق الذي يساورهم بأنه كلما طال غياب القانون والنظام عن الصومال كلما

ازدادت الفرص أمام الإرهابيين الدوليين لاستخدام أراضيها ملاذا آمنا لأنشطتهم، مما سيوجد تهديدات إقليمية ودولية كبيرة للسلم والأمن.

جيم – بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٢٣ – كان نشر كتيبة بوروندية قوامها ٨٥٠ فردا في مقديشو أهم تطور حدث في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال منذ تقريري الأخير. وقد وصلت آخر دفعة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وأصبح الآن قوام البعثة ٢ ٦١٣ شخصا. وتتواصل المناقشات بشأن نشر قوات من نيجيريا وغانا في مرحلة لاحقة أثناء هذا العام. ولا تزال قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال توفر الأمن وتسيِّر الدوريات من أجل حماية المطار والموانئ إضافة إلى القصر الرئاسي.

٢٤ – وما فتئ الاتحاد الأفريقي يواجه قيودا شديدة، ولا سيما فيما يتصل بالتمويل واللوجيستيات وإيجاد القوات، وهي قيود يجب إزالتها إذا ما أريد بلوغ الهدف المتمثل في تأمين ٠٠٠ ٨ فرد لقوام القوات المأذون بها واللازمة لتنفيذ ولاية البعثة.

٢٥ – ويمثل تعهد حكومة السويد بتوفير مستشفى من المستوى الثاني تعزيزا هاما، ولن يحسن هذا المرفق، متى أنجز، من تقديم الخدمات الصحية للبعثة فحسب، إنما أيضا لوكالات الأمم المتحدة والموظفين المحليين العاملين في الصومال. وقد ورد دعم مالي آخر من الاتحاد الأوروبي والصين وجامعة الدول العربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٢٦ – وتواصل الولايات المتحدة الأمريكية دعم الوحدة الأوغندية على أساس ثنائي. وقد تعهدت كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف شمال الأطلسي بتوفير مرافق للنقل الجوي للبلدان المساهمة بقوات في وقت تعهدت فيه نيجيريا بتقديم مساهمة قدرها ٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وهذه التعهدات، مع أنها تلقى الترحيب، إلا أنها تقل عن الاحتياجات المسقطة.

٢٧ – ونشرت الأمم المتحدة فريقا من الخبراء العسكريين والمدنيين في مقر الاتحاد الأفريقي لزيادة قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على التخطيط والتنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت إحدى بعثات تقصي الحقائق بزيارة إلى المنطقة خلال الفترة من ٧ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير لتناقش مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ما يمكن تقديمه من دعم إضافي للبعثة.

٢٨ – ونظمت البعثة، بدعم مالي من وزارة الخارجية الإيطالية، حلقة عمل خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ لتحديد مجالات التآزر والتعاون بين البعثة والجهات الفاعلة الأخرى في الصومال، ولدعم قدرة البعثة في مجال التخطيط ولتحسين

التنسيق بين مختلف الأطراف. وقد تمثلت إحدى توصياتها في إنشاء فريق عمل لاستعراض ولاية البعثة تعزيزا لدورها في حماية حقوق الإنسان وتشجيعها، وفي دعم المشاركة السياسية في الصومال تأييدا لعملية المصالحة. وعقدت حلقة عمل نهائية لوضع إطار لعمليات التخطيط المتكاملة خلال الفترة من ١١ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

٢٩ - وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨، تلقيت من رئيس الاتحاد الأفريقي، ألفا عمر كوناري، رسالة يطلب فيها من الأمم المتحدة إعداد حزمة من أشكال الدعم المالي واللوجستي والفني للبعثة قيمتها الإجمالية نحو ١٦٣ ١٧٤ ٨٨٥ دولارا. وقد أُرفقت بالتقرير نسخة من الرسالة المذكورة (المرفق الأول). وتنظر الأمانة العامة في هذا الطلب لتحديد أفضل الطرق التي يمكن فيها للأمم المتحدة الرد على ذلك. وفي هذه الأثناء، أشجع الدول الأعضاء على تقديم دعم إضافي للاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات في البعثة.

دال - التطورات الأخرى

٣٠ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، اضطُلع ببعثتين، الأولى بقيادة إدارة الشؤون السياسية والثانية بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام.

٣١ - أجرى فريق مشترك بين الوكالات بقيادة إدارة الشؤون السياسية تقييما استراتيجيا بهدف وضع استراتيجية متسقة للأمم المتحدة بشأن الصومال. ويعكس هذا التقييم فهما مشتركا لأسباب النزاع وعواقبه، ويحدد الإجراءات ذات الأولوية الواجب اتخاذها لإحلال السلام، ويطرح توصيات لوضع استراتيجية متسقة ومتكاملة للأمم المتحدة بشأن الصومال. وترد نتائج هذا التقييم الاستراتيجي في المرفق الثاني.

٣٢ - ووفقا للبيان الرئاسي المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/49) والقرار ١٧٧٢ (٢٠٠٧)، قادت إدارة عمليات حفظ السلام بعثة مشتركة بين الإدارات لتقصي الحقائق إلى المنطقة في الفترة من ٧ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ لاستشارة الأطراف المعنية وتقييم الوضع الأمني على أرض الواقع، وذلك بهدف استكمال خطط الطوارئ القائمة وتوفير توصيات من أجل ما يمكن للأمم المتحدة أن تقدمه من دعم إضافي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٣٣ - واستشارت البعثة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، واجتمعت مع القوة الخاصة المختلطة المشتركة للقرن الأفريقي والقوات الفرنسية المتمركزة في جيبوتي، وزارت عدة مناطق في الصومال، بما فيها مقديشو وكسمايو وبلِيدوغل وميركا وبايدوا، حيث أجرت مناقشات مع مسؤولين في الحكومة الاتحادية الانتقالية. وفي مقديشو، التقى الفريق برئيس

الوزراء وبعض أعضاء مجلس وزرائه. كما اجتمع الفريق بعمدة مقديشو ومفوض الشرطة ورئيس مجلس الأمن القومي وكذلك قائد القوة وكبار موظفي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٣٤ - وكانت هاتان البعثتان مكمِّلتين لبعضهما البعض: فقد سعى فريق التقييم الاستراتيجي إلى تكوين منظور استراتيجي أوسع استنادا إلى مدخلات من جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، بينما ركزت بعثة تقصي الحقائق على وضع خطط طوارئ استعدادا لاحتمال نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. ويسلط التقييم الاستراتيجي الضوء على الفرص المتاحة لزيادة المشاركة ويوضح النهج المتوخى للاستفادة من هذه الفرص لتحقيق أقصى قدر ممكن من التأثير، في حين أن تقرير بعثة تقصي الحقائق يدرس بتفصيل دقيق التحديات الأمنية السائدة وتعرض الخيارات الأمنية للمساعدة على تيسير عملية سياسية. والوثيقتان لو أخذتا معا فإنهما توفران أساسا لصياغة استراتيجية شاملة للأمم المتحدة من أجل إحلال السلام والاستقرار في الصومال.

٣٥ - ولدى وضع هذه الاستراتيجية، سيكون أحد شواغلنا الرئيسية الحرص على تحقيق الاتساق والتكامل بين البعد السياسي والأمني والبرنامجي (المساعدة الإنسانية والانتعاش والتنمية) لما تبذله المنظمة من جهود في هذا البلد، وفق تسلسل زمني جيد وعلى نحو يعزز كل منها البعد الآخر. وهكذا، فإن المسار السياسي سوف يعمل بنشاط على تشجيع إقامة حوار سياسي بنّاء وتيسيره، وتعزيز الإرادة السياسية الناشئة لإحلال السلام بين الأطراف الصومالية الفاعلة الرئيسية. ومن بين بنود جدول الأعمال التي ستُناقش انسحاب القوات الأجنبية وإمكانية إعادة النظر في الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية. وسوف يسعى المسار الأمني إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هي تسهيل نقل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ومقر فريق الأمم المتحدة القطري من نيروبي إلى جنوب الصومال ووسطه، واتخاذ التدابير لتيسير انسحاب القوات الأجنبية ومنع حدوث فراغ أمني في آن واحد، وتطوير القدرات الأمنية الصومالية. وبفضل التقدم المحرز في المسارين السياسي والأمني، ستتحسن سبل الوصول والظروف الأخرى لتنفيذ أنشطة المساعدة الإنسانية والانتعاش والتنمية. أما الأداء الفعال على مستوى المسار البرنامجي فسيؤدي بدوره إلى تعزيز عملنا في المجالين السياسي والأمني.

وضع خطط الطوارئ لبعثة حفظ سلام متكاملة تابعة للأمم المتحدة في الصومال

٣٦ - وضعت بعثة تقصي الحقائق بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام أربعة سيناريوهات تفضي إلى احتمال نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وقد تتعاقب السيناريوهات

زمنيا ويمثل السيناريو الأول الوضع الحالي الذي تواصل فيه الحكومة الاتحادية الانتقالية جهودها لإشراك المعارضة في الحوار السياسي، ويظل فيه الوضع الأمني هشا، ولا يزيد فيه قوام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال زيادة كبيرة. وفي السيناريو الثاني، يبدأ الحوار السياسي بدعم من نسبة تتراوح بين ٦٠ و ٧٠ في المائة من الأطراف الصومالية الفاعلة وتُتخذ الترتيبات الأمنية لتيسير وجود أقوى للأمم المتحدة في مقديشو. أما السيناريو الثالث فإنه يتوخى تنفيذ مدونة قواعد سلوك بشأن استخدام الأسلحة بين الفصائل الرئيسية وإبرام اتفاق بشأن انسحاب تدريجي للقوات الإثيوبية. وفي السيناريو الرابع، يتم دمج الاتفاقات السياسية والأمنية، بما في ذلك إصدار بيان واضح يدعم نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وتكون القوات الإثيوبية قد انسحبت حينئذ.

خطط الطوارئ

٣٧ - في إطار السيناريو ١، ترمي الخطة إلى تسهيل دعم الأمم المتحدة البرنامجي (المساعدة الإنسانية والانتعاش والتنمية) للصومال ولكفالة نقل عدد كبير من موظفي الأمم المتحدة من نيروبي إلى الصومال. ووفقا لهذا السيناريو، طلبت إلى إدارة شؤون السلامة والأمن وضع الخيارات الممكنة لتحقيق هذا الهدف. وإضافة إلى ذلك، يمكن لمجلس الأمن أن ينظر في إنشاء قوة بحرية خاصة لإضفاء طابع رسمي على المبادرات الانفرادية التي يضطلع بها حاليا البعض من الدول الأعضاء.

٣٨ - وفي إطار السيناريو ٢، سيكون القصد هو نقل مقر مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى مقديشو لتعزيز الدعم السياسي الذي تقدمه الأمم المتحدة لعملية السلام. وهذا يتطلب وضع الترتيبات الأمنية المناسبة، سواء من حيث حماية الموظفين أو حماية البنية الأساسية المادية لدعم جهود الوساطة المبذولة لدى الأطراف الصومالية الفاعلة.

٣٩ - وفي إطار السيناريو ٣، وبعد التوصل إلى اتفاق سياسي موسَّع، ستُنشر قوة محايدة لتحقيق الاستقرار لإتاحة انسحاب القوات الإثيوبية ومنع حدوث فراغ أمني وتوفير الزخم للحوار السياسي. وسيتطلب الأمر عددا يقدر بـ ٠٠٠ ٨ جندي إلى جانب ضباط الشرطة.

٤٠ - وفي إطار السيناريو ٤، ستُنشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال، شريطة التوصل إلى اتفاقات سياسية وأمنية موسَّعة. وقبل نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، ينبغي أن تتضمن تلك الاتفاقات السياسية التي جرى التوصل إليها والالتزامات الأمنية المتفق عليها أحكاما عامة بشأن تقاسم السلطة وإلقاء السلاح واحترام حقوق الإنسان وتيسير المساعدة الإنسانية وتطوير مؤسسات الحكم. وسيتطلب الأمر قوة يتراوح مجموعها

من ١٥ إلى ٢١ كتيبة للمشاة. ويمكن أن يصل العدد الإجمالي لجنود الأمم المتحدة إلى ٢٧ ٠٠٠ إلى جانب عنصر محتمل للشرطة يصل عدد أفراده إلى ١ ٥٠٠ ضابط شرطة.

ثالثا – أنشطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

٤١ – على الجبهة السياسية، فإن الخطة التي اقترحها ممثلي الخاص لتحقيق استقرار الصومال وتعيين حكومة تحظى بتوافق الآراء بعثت على التفاؤل وولدت الزخم في الصومال بحيث يعمل المجتمع الدولي للعمل معا من أجل دعم البلد. وفي هذا الصدد، رحب كل من الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال بالخطة المقدمة من ممثلي الخاص إلى مجلس الأمن في ١٧ كانون الأول/ديسمبر وأعربا عن التزامهما بالمشاركة في الحوار.

٤٢ – ويواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال التشاور مع قادة الحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن مقترحاته للعمل مع أعضاء معينين من المعارضة من أجل تمهيد السبل أمام عقد اجتماعات رفيعة المستوى. وفي هذا الصدد، نظم المكتب اجتماعات منفصلة في بريتوريا مع ممثلي الحكومة الاتحادية الانتقالية ووفد من التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال. وعلاوة على ذلك، سافر ممثلي الخاص إلى أسمرة في ١٠ كانون الثاني/يناير للاجتماع مع قيادة التحالف. وأعرب زعماء التحالف، أثناء المناقشات الوافية والصريحة، عن دعمها لنهج تناول شكاوى أطراف النزاع في الصومال.

٤٣ – وفي يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، نظم ممثلي الخاص اجتماعا في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، مع رجال أعمال صوماليين وأجانب. وناقش هذا الاجتماع الوضع الاقتصادي الراهن في البلد وشجع مجتمع الأعمال التجارية على المشاركة في تعزيز الاستقرار والمصالحة في الصومال.

٤٤ – وكمتابعة لإحاطة إعلامية قدمها ممثلي الخاص إلى مجلس الأمن في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، عقد اجتماع بشأن التحديات والخيارات الأمنية التي تواجه الصومال في لندن في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وذلك بتيسير من حكومة المملكة المتحدة. وضم هذا الاجتماع خبراء في السياسة الخارجية والأمن من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إضافة إلى ممثلين عن الأمانة العامة للأمم المتحدة. وشملت الخيارات التي نظر فيها الاجتماع ما يلي: (أ) تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ (ب) نشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ (ج) احتمال نشر قوة متعددة الجنسيات كآلية انتقالية بين الوضع الراهن وبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ (د) تسوية سياسية دون الحاجة إلى نشر أي قوة دولية.

٤٥ - ولا يزال المجتمع الدولي يدعم بفعالية الدور القيادي الذي يقوم به ممثلي الخاص. ففي بيان مشترك صدر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أعرب الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، السيد خافيير سولانا، والمفوض الأوروبي للمعونة الإنمائية والإنسانية، السيد لوي ميشيل عن استعدادهما لدعم ممثلي الخاص فيما يتعلق بتيسير عملية مصالحة شاملة.

٤٦ - وتحت رعاية فريق الدعم التنسيقي، اجتمع شركاء دوليون منهم الأمم المتحدة والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية وفرنسا وإيطاليا مع نظرائهم الصوماليين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في شمال الصومال. وعقد الفريق مناقشات بشأن برنامج السنوات الخمس الذي سيمول بمبلغ ٢,٢ بليون دولار لإعادة إعمار صومال وتنميته. ومن المقرر إجراء مشاورات نهائية مع الحكومة الاتحادية الانتقالية في الربع الأول من عام ٢٠٠٨. وإضافة إلى ذلك، أنجز فريق الأمم المتحدة القطري خطط عمل سنوية بالتشاور مع النظراء الصوماليين في دعم برامج الإنعاش وإعادة البناء والتنمية. وكخطوة تالية، ستناقش الأمم المتحدة مع شركائها الدوليين أفضل الطرق لدعم تنسيق المعونة وإدارتها في الصومال.

رابعا - الوضع الإنساني

٤٧ - لقد غادر العاصمة ٣٠٠ ٠٠٠ شخص تقريبا منذ نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وذلك إثر تصاعد وتيرة القتال بين قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وعناصر مناوئة للحكومة. وتقدر الأمم المتحدة إجمالا أن ٧٠٠ ٠٠٠ شخص قد شردوا من مقديشو وضواحيها خلال عام ٢٠٠٧. والأغلبية العظمى منهم يهربون من ''منطقة الحرب'' في العاصمة إلى ''منطقة الجوع'' في شابيلي السفلى والوسطى، وهما منطقتان ما زالتا تعانيان من فقدان المحصول وعدم انتظام معدل سقوط الأمطار وارتفاع أسعار الأغذية إلى أرقام قياسية ووصول مستويات سوء التغذية عند أو وفوق عتبة الطوارئ البالغة نسبة ١٥ في المائة.

٤٨ - وتواجه بالمثل عملية تقديم المساعدة الإنسانية تحديات شديدة فيما يتعلق بإيصالها وإدارتها: إذ يخضع العاملون في المجال الإنساني بانتظام لضرائب خاصة عند نقاط التفتيش ويتعرضون لحوادث أمنية أثناء عمليات التوزيع. وقد ازداد كثيرا عدد متاريس الطرق أثناء الربع الأخير من السنة، حيث أفادت الأمم المتحدة بأن عددها الإجمالي وصل إلى ٣٣٦ متراسا في البلد بأكمله. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت منظمات غير حكومية عن حالات دفع بالإكراه لمبالغ تصل إلى ٤٧٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة عند ثمانية متاريس منتشرة على طول الطريق التي تربط مقديشو بأفغوية، وهي منطقة رئيسية للعمليات الإنسانية. كما أعاقت قرصنة واختطاف المعونة الإنسانية تقديم المساعدة.

٤٩ - وتعمل هيئات المساعدة الإنسانية بهمة ونشاط لتعزيز وتحسين تعاونها مع السلطات الصومالية. وقد أعرب رئيس الوزراء نور عدي حسين عن التزامه بالعمل بشكل وثيق مع الشركاء الإنسانيين لمعالجة الأزمة الإنسانية.

٥٠ - ويستمر جهد رئيسي للإغاثة في أحد المراكز الرئيسية للأزمة موجود على امتداد الممر الذي يصل بين مقديشو وأفغوية حيث يمكث ٠٠٠ ٢٤٠ مشرد داخليا. ويشمل هذا الجهد توزيع الأغذية والشحن الطارئ لأكثر من ٢ مليون لتر من المياه النظيفة يوميا، وبناء آلاف المراحيض وتنظيم حملات التطعيم باللقاحات وإنشاء المدارس في خيام للتعليم في حالات الطوارئ. ورغم محدودية عدد الشركاء المحليين، فإن الأنشطة تتواصل في مقديشو. إذ تُقدم يوميا أكثر من ٠٠٠ ٥٠ وجبة إلى المحرومين وفقراء المناطق الحضرية عن طريق برنامج للوجبات الجاهزة تابع لبرنامج الأغذية العالمي. كما يقدم الدعم للمستشفيات وإلى توزيع مواد أساسية غير غذائية في مستوطنات المشردين داخليا ولإصلاح المستوطنات المتضررة أثناء التزاع ولمشاريع توليد الدخل مثل جمع القمامة.

٥١ - وتَعذّر الوصول إلى مناطق كثيرة وجد فيها المشردون داخليا ملاذا قد أعاق القدرة على جمع معلومات وافية وموثوقة عن الأعداد والأماكن والقدرة على تقييم الحالة على أرض الواقع ورصدها واستعراضها. وتصحيحا للوضع، شجع فريق الأمم المتحدة القطري وشركاؤه على تنفيذ عمليات تقييم ميدانية مشتركة إضافة إلى إدخال نظام مشترك بين الوكالات لتتبع المواد غير الغذائية يتضمن معلومات عن التوزيع حسب المكان والمواد التي في الطريق والخطط المعتمدة للمشتريات.

٥٢ - وفيما يتعلق بتمويل البرامج الإنسانية، أنهت وكالات الأمم المتحدة السنة بعملية النداء الموحد من أجل الصومال لعام ٢٠٠٧ التي أنجزت بتمويل نسبته ٨٠ في المائة، حيث تلقت أكثر من ٣٠٦ ملايين دولار من المبلغ اللازم وقدره ٣٨٣ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت الاستجابة الإنسانية أيضا إلى حد كبير من استخدام الأموال المجمعة والموضوعة تحت تصرف هيئات المساعدة الإنسانية في الصومال.

٥٣ - وبحلول نهاية عام ٢٠٠٧، خصص صندوق الاستجابة الإنسانية ما يزيد عن ١٠,١ ملايين دولار ٦٣ مشروعا، نصفها كان من المقرر أن تنفذه منظمات غير حكومية صومالية محلية تنفيذا مباشرا أو في شراكة مع منظمات دولية. وقد خصص للصومال في عام ٢٠٠٧ نحو ١٥,٦ مليون دولار من الصندوق المركزي للإغاثة في حالات الطوارئ، ليقدم أساسا المساعدات العاجلة لعمليات إنقاذ الحياة في مجالات المياه والصرف الصحي والتغذية والصحة واللوجيستيات اللازمة للمشردين داخليا.

٥٤ - ويسعى النداء الموحد من أجل الصومال لعام ٢٠٠٨ الذي أطلق في كانون الأول/ديسمبر إلى تقديم المساعدة والحماية بصورة عاجلة إلى نحو ١,٥ مليون شخص، بمن فيهم أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص شرد داخليا من مقديشو في عام ٢٠٠٧، وذلك وفقا لتقديرات قدمها مكتب منسق الشؤون الإنسانية. وأفيد أن ما يزيد عن ٤٠٠ شخص قد استشيروا أثناء تخطيط عملية النداء الموحد من أجل الصومال، وقد شملت هذه الاستشارة السلطات الإقليمية والاتحادية و ٣٠ منظمة غير حكومية دولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية وأكثر من ٢٠ منظمة غير حكومية وطنية. وتوجه عملية النداء الموحد لعام ٢٠٠٨ نداءات إلى ١٣ وكالة وصندوق وبرنامج للأمم المتحدة و ٢٨ منظمة غير حكومية دولية (بما فيها حركة الصليب الأحمر/الهلال الأحمر) و ٢١ منظمة غير حكومية محلية لكي تقدم نحو ٤٠٦ ملايين دولار لتنفيذ ١٥٥ مشروعا. ومن أصل هذا المجموع، يتوفر بالفعل مبلغ ٢٦,٥ مليون دولار للمشاريع المقترحة، مما يترك احتياجات قائمة بمبلغ ٣٨٠ مليون دولار تقريبا. وهذا التمويل يشكل جزءا لا يتجزأ من الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتعزيز وجودها ضمانا لزيادة الاقتراب من الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة والحماية.

خامسا - حقوق الإنسان والحماية

٥٥ - تواصلت انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي دون هوادة في مقديشو. ويكابد المدنيون ويلات القصف وإطلاق النار العشوائيين. فعلى سبيل المثال، قضى زهاء ٧٥ شخصا نحبهم في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وأفيد بإصابة ٢٠٠ شخص بجراح من جراء المعارك الضارية. وكان أفراد المجتمع المدني، ولا سيما الصحافيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، هدفا لأعمال الإيذاء والاضطهاد. ويشكل الموظفون الحكوميون أيضا أهدافا للاغتيالات السياسية.

٥٦ - وتصاعدت التهديدات الموجهة ضد وسائط الإعلام المستقلة والصحافيين المستقلين في الصومال. ففي عام ٢٠٠٧، لقي ثمانية صحافيين مصرعهم في جنوب ووسط الصومال، وأفيد باعتقال ٤٧ إعلاميا خلال تأدية عملهم. واحتُجز عدد كبير من الصحافيين بشكل تعسفي، بينما تتعرض وسائط الإعلام للإغلاق بين الفينة والأخرى بذريعة نشرها معلومات خاطئة ومعادية للحكومة الانتقالية. واستُنّت أنظمة جديدة تمنع وسائط الإعلام المستقلة من تغطية ما تقوم به الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية من عمليات عسكرية.

٥٧ - ولا يتوافر لمراقبي حقوق الإنسان والمنظمات العاملة في هذا المجال سوى قدرة محدودة جدا على العمل. وعلاوة على ذلك، فهم يواجهون تهديدات وأعمال ترويع على يد السلطات، مما يضع العراقيل أمام وصولهم إلى معلومات مستقلة لأغراض الرصد.

٥٨ - وهروبا من براثن النزاع والفقر والجفاف المتكرر، ما زالت أعداد متزايدة من الصوماليين تخاطر بحياتها بعبور خليج عدن في رحلة محفوفة بالأخطار. وتعمل هيئات المساعدة الإنسانية على نحو متضافر للتصدي لمسائل الحماية الناشئة عن حركة الهجرة المختلطة عبر الصومال، بما في ذلك تنظيم حملة توعية واسعة النطاق بشأن ما يكتنف الرحلة من مخاطر. وقد أنشئت فرقة عمل مختلطة معنية بالهجرة في مطلع عام ٢٠٠٧ (تتألف من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومجلس اللاجئين الدانمركي، ومجلس اللاجئين النرويجي)، وما برحت تعمل بنشاط في سبيل وضع إطار مشترك بين الوكالات قائم على حقوق الإنسان لتلبية احتياجات الفئات المستضعفة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية في غمرة تدفقات الهجرة عبر الصومال.

٥٩ - وتواصلت تعبئة المجتمع المحلي لأغراض أنشطة حماية الأطفال وتعقب الأسر في أوساط السكان المشردين داخليا، مع التركيز على تحديات الحماية التي تفاقمت من جراء التشريد، من قبيل العنف الجنسي وتجنيد الأطفال.

سادسا - الأنشطة التنفيذية بغرض دعم السلام

الصحة، وبقاء الطفل، وصحة الأم والطفل

٦٠ - ما زالت منظمة الصحة العالمية توفر عقاقير لعلاج الصدمات وتقدم الإمدادات إلى المستشفيات الرئيسية في مقديشو، وغالكايو، وبيداوا، وكيسمايو، وبيليتوين، إضافة إلى تزويد المستوصفات المتنقلة في المناطق النائية بالدعم لكفالة إسداء خدمات الرعاية الصحية الأساسية للسكان المتضررين، بمن فيهم أشد الفئات ضعفا، والأطفال، والنساء، والفتيات. وبدأ أيضا تدريب القابلات في هارغيسيا وبوساسو، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٦١ - وبفضل تسريع أنشطة المحافظة على حياة صغار الأطفال في أواخر عام ٢٠٠٧، تعززت إلى حد كبير قدرة الأمم المتحدة على التصدي لبعض الأسباب الأشد شيوعا لوفيات الأطفال واعتلالهم في الصومال، ولا سيما عن طريق حملات التحصين المدعومة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت

اليونيسيف حملة لمكافحة الحصبة أتاحت توفير الحماية من الحصبة لما عدده ٦٣٢ ٧٠ طفلا تتراوح أعمارهم من ٩ أشهر إلى ٥ سنوات. وكان هذا الجهد جزءا من المرحلة النهائية لحملة مكافحة الحصبة التي شملت ما مجموعه ٠٠٠ ٤٥٠ طفل في ١١ مقاطعة في المنطقة الجنوبية الوسطى من الصومال بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وأدت حملات التحصين الناجحة إلى انخفاض حالات الحصبة المبلغ عنها من ٨٣٦ ٣ حالة إلى ٥٦٤ حالة في سنة واحدة، ولم تحدث سوى سبع حالات وفاة أبلغ عنها في النصف الأول من عام ٢٠٠٧. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، استفاد من البرامج المدعومة من اليونيسيف في المنطقة الجنوبية الوسطى من الصومال ما يربو على ٠٠٠ ٨٠ طفل يعانون سوء التغذية بشكل حاد.

المياه المأمونة، والصرف الصحي، والتثقيف في مجال النظافة الصحية

٦٢ - وسّعت اليونيسيف نطاق تدخلاتها الجارية، بما في ذلك كلورة مياه الآبار، وجمع القمامة، وتنظيم حملات التثقيف الصحي لكفالة تلبية احتياجات الصرف الصحي. وعندما انتشر مرض الإسهال المائي الحاد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، تم احتواؤه بنجاح في المنطقة الجنوبية الوسطى بفضل جهود المراقبة وإدارة الحالة التي بذلتها منظمة الصحة العالمية وشركاؤها. وفي ضوء القيود الحالية التي تكتنف سبل الوصول إلى المنطقة، فإن ذلك يشكل إنجازا كبيرا.

التعليم

٦٣ - دعمت اليونيسيف إقامة ٢٧٠ مدرسة من الخيام وتقديم المواد الأساسية لعملية التعليم/التعلّم، مما مكّن ٤٠٠ ٣٢ طفل مشرد من تلقي التعليم الابتدائي. ومع نهاية السنة الدراسية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، أفضت الجهود التي بذلتها اليونيسيف ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأغذية العالمي إلى زيادة معدل التسجيل في المدارس الابتدائية بما عدده ٠٠٠ ٦٣ تلميذ جديد، بلغت نسبة البنات من بينهم ٦٠ في المائة، مقارنة بالسنة الدراسية ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

سبل كسب الرزق والأمن الغذائي

٦٤ - بذلت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/الصندوق الدولي للتنمية الزراعية جهودا مهمة في مجال إصلاح القنوات ونظم الري ساعدت على درء حدوث الفيضانات في الصومال. ووسّعت منظمة الأغذية والزراعة نطاق دعمها لسبل كسب الرزق بتمكين

٦ ٠٠٠ مزارع من الاستفادة من ممارسات إنتاجية محسّنة في مجال إدارة استخدام مياه الريّ وتنويع المحاصيل، وتقديم ٣٦٠ ٠٠٠ علاج لما عدده ٢٤٧ ٠٠٠ من الحيوانات التي في حوزة ٧٠٠ ٥ أسرة معيشية في جنوب ووسط الصومال. وعلاوة على ذلك، استفادت ٢٠٠ امرأة ريفية من مساعدات ائتمانية قدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بينما شارك ٦٨١ ٣ صوماليا في برنامج منظمة العمل الدولية المعني بالأعمال التي تتطلب يدا عاملة كثيفة، فأدرّ عليهم دخلا جماعيا قدره ٤٤٤ ٥٣٧ دولارا. وقد مكّنت تلك الظروف من تحسين حياة أشد الصوماليين فقرا بشكل كبير.

المأوى

٦٥ - بذلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) مزيدا من الجهود في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ في سبيل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المشتركة المعنية بالمشردين داخليا، عن طريق تقديم الدعم لتلبية الاحتياجات العاجلة للمأوى في جنوب وسط الصومال، مع تحسين الظروف في المستوطنات المؤقتة في الوقت ذاته. وفي ''بونتلاند''، انصبّ اهتمام المفوضية وموئل الأمم المتحدة على رفع مستوى المستوطنات المؤقتة إضافة إلى تحسين حلول المآوى الدائمة. وفي إطار ''برنامج التنمية الحضرية في الصومال'' التابع لموئل الأمم المتحدة، اكتملت ثلاثة مشاريع لتشييد مآوى للمشردين داخليا والعائدين في هارغيسيا، وبوساسو، وغاروي، بما مجموعه ٤٧٠ وحدة سكنية جديدة وهياكل أساسية مجتمعية إضافية. وعلاوة على ذلك، جرى تسليم ٢٠٤ منازل أعيد بناؤها إلى المجتمع المحلي المتضرر من أمواج تسونامي في اكسافون في ''بونتلاند''.

الأمن وسيادة القانون

٦٦ - تنصبّ جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال على تعزيز سيادة القانون والأمن من خلال تقديم الدعم إلى الشرطة والهيئة القضائية. وتخرج زهاء ٦٠٠ ضابط شرطة - بمن فيهم ٥٠ امرأة - من الدورة التدريبية المدعومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنظمة في أكاديمية شرطة أرمو في أيلول/سبتمبر. ووصل عدد المستفيدين حتى الآن من التدريب المدعوم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ما مجموعه ٩٦٣ ٢ فردا من أفراد الشرطة على امتداد السنتين الأخيرتين. وواصلت اللجان الاستشارية للشرطة عملها في مقديشو، ولديها خطط لتغطية الصومال بأسره في عام ٢٠٠٨. وتلقى التدريب أيضا ما يربو على ٤٠٠ موظف قضائي وحارس سجون. وجرى توسيع تقديم المساعدة القانونية في

''صوماليلاند''، وانخفضت حالات إعادة الحبس في هارغيسيا بنسبة ٥٠ في المائة، وهبطت أعداد المحتجزين في مخافر الشرطة نتيجة لزيارات المستشارين القانونيين. وتواصل تقديم الدعم لموظفي كلية القانون في هارغيسيا، وقدمت ٢٧ منحة لطالبات كلية القانون. وأنشئت ثلاثة مراكز للمساعدة القانونية في ''بونتلاند''. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى لجنة التجريد من السلاح التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية.

الحوكمة والإدارة العامة

٦٧ - في أعقاب تعيين مجلس الوزراء الجديد، شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مناقشات مع شتّى الشركاء من أجل تحديد الاحتياجات الآنية والأطول أجلا. والأنشطة جارية على قدم وساق لتقديم الدعم المؤسسي وتسهيل عملية التخطيط لتصميم هياكل الحكومة، وتقديم الحد الأدنى من مجموعة ترتيبات الدعم لتمكين الوزارات وغيرها من المؤسسات الرئيسية من الاضطلاع بمهامها.

٦٨ - ويتواصل تقديم المساعدة التقنية إلى المكاتب والوزارات الرئيسية في الحكومة الاتحادية الانتقالية، وفي إداراتي ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند''. وفي إطار إعادة إنشاء الإدارات الإقليمية في أعقاب المصالحة المحلية، أقيمت أربعة مجالس مقاطعات في منطقة غيدو. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريبا في مجال اكتساب مهارات الحوكمة المحلية الأساسية من خلال وزارة الداخلية في خمس مقاطعات في منطقة باكول، كما دعم تدريب المدربين الذين سييسّرون تدريب أعضاء المجلس المحلي في مناطق غيدو، وشابيلي الوسطى، وحيران.

٦٩ - وقد استعادت العملية الدستورية عافيتها. ويقود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، اتحادا يضم شركاء دوليين من أجل دعم العملية. ونشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موظفين لتقديم الدعم إلى اللجنة الدستورية الاتحادية المستقلة ووزير التنمية الإقليمية والشؤون الاتحادية والمصالحة المعيّن حديثا.

٧٠ - وواصل موئل الأمم المتحدة عمله في قطاع الإدارة العامة. وجرى وضع تصاميم تشاركية للمقاطعات شملت جميع مقاطعات مقديشو، وأعقبتها مشاورات على صعيد المقاطعات دارت في ٩ مقاطعات من أجل تحديد أولويات إصلاح الهياكل الأساسية المجتمعية. ونشرت استراتيجية التخطيط الحضري لهارغيسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ توطئة لصدور دليل التخطيط الحضري الشامل الذي سيكتمل بحلول آذار/مارس ٢٠٠٨. وجرى بناء قدرات السلطات البلدية على استخدام الدراسات الاستقصائية للممتلكات ونظم المعلومات الحضرية القائمة على نظام المعلومات الجغرافية بوصفها أداة للتخطيط

وتحسين النظم الضريبية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اكتمل العمل في بربيرا، بينما تواصل تنفيذ النظام الآلي لإعداد فواتير الضريبة في هارغيسيا وبوروما.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف الجنساني

٧١ - واصلت الحكومة الاتحادية الانتقالية، و''صوماليلاند''، و''بونتلاند'' العمل معا في سياق التدابير الصومالية للتصدي للإيدز. وتمضي التدابير الصومالية للتصدي للإيدز قدما صوب تحقيق الأهداف المتفق عليها وطنيا وعالميا لوصول الجميع إلى الرعاية العلاجية الوقائية والدعم المتكاملين، وذلك لصالح الصوماليين كافة. وفي كانون الثاني/يناير، حضر وفد مشترك تقوده وزارة الصحة في الحكومة الاتحادية الانتقالية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، جنبا إلى جنب مع المديرين التنفيذيين للجان الإيدز في ''صوماليلاند''، و''بونتلاند''، والمنطقة الجنوبية الوسطى، اجتماعا عقده البنك الدولي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في كمبالا، من أجل وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة الإيدز.

٧٢ - وبدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان حملة توعية في ''صوماليلاند'' في ضوء ١٦ يوما من الكفاح ضد العنف الجنساني. وقد ربطت الحملة بشكل رمزي اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي احتفل به في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، باليوم العالمي لحقوق الإنسان، الذي احتفل به في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، من أجل تذكير الجميع بما تتعرض له حقوق الإنسان للمرأة من انتهاكات كل يوم.

سابعا - ملاحظات

٧٣ - تشير التطورات الأخيرة في الصومال إلى أن الوضع السياسي في البلد يتيح فرصة فريدة لمشاركةٍ استباقية من قبل المجتمع الدولي لدعم المبادرات الداخلية. غير أنه، يتبيَّن، في الوقت نفسه، أن الحالة الأمنية كما وردت في تقرير بعثة تقصي الحقائق تبقى هاجسا رئيسيا، شأنها شأن الحالة الإنسانية المزرية للشعب الصومالي.

٧٤ - إن تعيين الرئيس يوسف لرئيس الوزراء نور حسن حسين ثم من بعدئذ اختيار مجلس وزراء يتسم بالمقدرة والكفاءة أمر يبعث على التفاؤل. وعرض ممثلي الخاص، أثناء إحاطته إلى المجلس، خطة عمل ديناميكية. وأعرب أعضاء المجلس والمجتمع الدولي الأوسع عن تأييدهم الكامل لممثلي الخاص، داعين إياه إلى القيام بدور قيادي في تنسيق الجهود الدولية دعما للصومال.

٧٥ - وقد أظهرت بعثتا التقييم الاستراتيجي وتقصي الحقائق المتزامنتين أنه على الرغم من الحالة الأمنية الصعبة التي اتسمت بالقتل العشوائي ومختلف عمليات الاختطاف، فإن هناك فرصة الآن لإنهاء النزاع الذي طال أمده في الصومال ومعاناة شعبه. ومن الممكن لنا أن ننخرط في نقاش على الأرض مع أطراف النزاع بطريقة شاملة - لمعالجة الأبعاد السياسية والأمنية والبرنامجية. وفي هذا الصدد، فإنني أؤيد جهود الرئيس يوسف ورئيس الوزراء نور حسن حسين في مد اليد إلى مجموعات المعارضة.

٧٦ - وأكرر دعوتي إلى زعماء الحكومة الاتحادية الانتقالية كي ينفذوا توصيات مؤتمر المصالحة الوطني لعام ٢٠٠٧. ويشمل هذا وضع خريطة طريق لإنجاز المهام المنصوص عليها في الميثاق الاتحادي الانتقالي، ولا سيما إنشاء إدارة محلية عاملة، والعملية الدستورية، والتحضير لإجراء تعداد وطني للسكان وعقد الانتخابات المقررة في عام ٢٠٠٩، إضافة إلى تنفيذ الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار.

٧٧ - إنني أدين كل أعمال العنف وأدعو جميع الأطراف إلى وقف أعمال القتال والانخراط في المساعي الرامية إلى تحقيق سلام مستدام، كما وأدعو الصوماليين إلى نبذ العنف والتمسك بالميثاق الاتحادي الانتقالي. وأُهيب على وجه الخصوص بجميع الأطراف كي تحمي السكان المدنيين وتمتنع عن إيذاء أو اختطاف العاملين في المجال الإنساني وسائر العاملين الأجانب في الصومال. أما المناوشات الجارية حاليا بين ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند'' فما زالت مصدرا يبعث على القلق. ونحث الطرفين معا على اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل النزاع فيما بينهما.

٧٨ - كما أهيب بالأطراف الفاعلة من الدول وغير الدول أن تحترم الحظر على الأسلحة وأن توقف تدفق الأسلحة إلى داخل الصومال الذي لا يذكي نار النزاع في الصومال فقط وإنما كذلك في مناطق أخرى من أفريقيا.

٧٩ - وأؤيد بصفة عامة النهج الاستراتيجي ثلاثي المسارات، الذي حدده التقييم الاستراتيجي، كي يكون أساسا لمشاركة الأمم المتحدة في الصومال. فالدعم القوي للعملية السياسية الجارية يمكن أن يؤدي إلى تحسين الظروف الأمنية. وأحد المقاييس الهامة لمعرفة مدى أوجه التحسن تلك يتمثل في مدى تمتع العاملين في المجال الإنساني بفضاء أكبر وحرية أوسع في الحركة، من أجل تخفيف معاناة المشردين والضعفاء. وسيتطلب هذا التزاما مستمرا من جانب القوى السياسية داخل البلد بحل الخلافات التي لا تزال قائمة فيما بينها.

٨٠ - وأدرك أن تعقد الحالة الأمنية في الوقت الراهن وما يكتنفها من أوجه عدم يقين، كما أشارت بعثة تقصي الحقائق، قد لا يشجع البلدان على الاستجابة للحاجة التي تنم عن

تحد في تشكيل قوة دولية لتحقيق الاستقرار. بيد أن من شأن مدى الاستقرار الذي سيتيحه مثل هذا الوجود أن يعزز تعزيزا كبيرا فرص نجاح عملية للسلام. ولذلك طلبت من إدارة عمليات حفظ السلام أن تبقى على اتصال وثيق مع الدول الأعضاء. وأشجع البلدان التي لديها قدرات على القيام بمبادرة لنشر قوة دولية لتحقيق الاستقرار وذلك من أجل السماح بسحب القوات الأجنبية ومنع حدوث فراغ بعدئذ. وفي الوقت ذاته، ينبغي مواصلة تحديث خطط الطوارئ لعملية حفظ سلام متكاملة، بحيث نكون مستعدين لنشرها فور ما سمحت الظروف بذلك. وكما ورد بالتفصيل في تقرير تقصي الحقائق، فإن هذه الظروف ليست، للأسف، مهيئة الآن.

٨١ - ومن شأن وجود متزايد لأفراد الأمم المتحدة على أرض الواقع هناك أن يساعد في دعم أطراف العملية السياسية، من خلال توفير المساعي الحميدة المحايدة على المستويين المحلي والوطني، وكذلك من خلال المساعدة البرنامجية المقدمة لجهود بناء السلام الرئيسية المتصلة بالحكم والأمن. غير أن النشر المتزايد لأفراد الأمم المتحدة في جنوب ووسط الصومال يجب أن يكون ضمن عملية تدريجية، تتعاظم حسب ما تسمح الظروف الأمنية بذلك. ولذلك أصدرت تعليماتي إلى إدارة الشؤون السياسية، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وفريق الأمم المتحدة القطري، كي يعملوا مع إدارة شؤون السلامة والأمن لتحديد الأنشطة الأساسية اللازمة لدعم التقدم السياسي والخيارات الأمنية لضمان حماية موظفي الأمم المتحدة الذين سيلزم نشرهم، حتى لو كان ذلك لأيام معدودات كل مرة، من أجل المساعدة في تنفيذ تلك الأنشطة.

٨٢ - وفي الوقت ذاته، ومن أجل السماح بمشاركة سياسية وإنسانية مكثفة وناجحة تُعيَّرُ وفقا للظروف الأمنية، فقد طلبت من إدارة شؤون السلامة والأمن بالتشاور مع إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، تقييم جدوى خيارات أمنية موثوقة وبلورة هذه الخيارات من أجل نقل مقر مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والفريق القطري من نيروبي إلى مقديشو.

٨٣ - كما أود أن أوجه نظر المجلس إلى حالة حقوق الإنسان الحرجة في البلد. ذلك أن الافتقار للمساءلة، عن الجرائم الماضية والحالية، يعزز الإحساس بالإفلات من القانون ويؤجج نيران النزاع. إن وجود قدرة في مجال حقوق الإنسان تبعث على الثقة وواضحة للعيان هو أمر هام لتنفيذ النهج الاستراتيجي ثلاثي المسارات. وأدعو إلى إنشاء قدرة فعّالة ضمن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لرصد وتعزيز حماية حقوق الإنسان، في إطار قرارات سابقة متعلقة بحقوق الإنسان في بعثات متكاملة.

٨٤ - إنني أشيد بقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على أدائها المهني المحترف في الاضطلاع بواجباتها في بيئة شديدة الصعوبة. وأرحب أيضا بوصول قوات من بوروندي مؤخرا. وكما سلف ذكره، تبقى الأمم المتحدة ملتزمة بتقديم كل ما أمكن من دعم للاتحاد الأفريقي في سبيل زيادة تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما أُشيد بجميع الشركاء الدوليين على جهودهم والتزامهم بمساعدة الصومال على تحقيق سلام دائم.

٨٥ - إنني أدعو الدول الأعضاء كي تنظر نظرة إيجابية في طلب تقديم تبرعات لدعم الاتحاد الأفريقي المالي واللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على النحو المبين في المرفق الأول لهذا التقرير. وفي الوقت نفسه، ستواصل إدارة عمليات حفظ السلام العمل مع الاتحاد الأفريقي في دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال تقديم المُخطِّطينَ وإسداء النصح التقني.

٨٦ - وستواصل الأمم المتحدة جهودها لمعالجة الاحتياجات الإنسانية في البلد، بما في ذلك إيصال المساعدة. وأشيد بالجهود التي تبذلها فرنسا والدانمرك في توفير الحماية للقوافل الإنسانية. وأدعو جميع الصوماليين إلى إتاحة الوصول بلا عائق (إنهاء حواجز الطرق والهجمات المسلحة) لجهود الإغاثة وضمان الامتثال الدقيق للقوانين الإنسانية الدولية وقوانين حقوق الإنسان.

٨٧ - وأكرر دعوتي لكل الدول في المنطقة كي تحترم استقلال الصومال وسيادته وسلامته الإقليمية. فهذه السلامة الإقليمية هامة لأمن واستقرار المنطقة على المدى الطويل. وأكرر الإعراب عن الحاجة إلى استكشاف تدابير لمعالجة الأبعاد الإقليمية للأزمة والاهتداء إلى سبل معالجة الهواجس الأمنية للصومال وجيرانه.

٨٨ - باختصار، لا بد لنا أن نغتنم، دون تأخير، اللحظة الاستراتيجية، وأن نتحرك بحزم لبناء أسس سلام واستقرار دائمين في الصومال. ومن أجل هذه الغاية، فإننا نقوم بوضع استراتيجية متكاملة على ثلاث جبهات، تنسق الجوانب السياسية والأمنية والبرنامجية لعملنا في البلد. وأود أن أكرر توصيتي، الواردة في رسالتي إلى مجلس الأمن المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بتعزيز ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال عن طريق توفير الموارد اللازمة له لتنفيذ نهج متكامل لعمل الأمم المتحدة. كما أود أن أكرر الاقتراح الذي قُدم في نفس الرسالة بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر على قدم المساواة، إضافة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوة محتملة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، في خيارات أخرى تشمل نشر قوة قوية متعددة الجنسيات أو ''تحالف من الشركاء المهتمين'' لفترة زمنية

محددة مع هدف محدود هو ضمان أمن منطقة محددة، يمكن أن يمهد الطريق إلى سحب القوات الأجنبية.

٨٩ - إن هيكل منظومة الأمم المتحدة في الصومال يحتاج إلى إعادة تشكيل لضمان إمكانية تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة تنفيذا فعَّالا. وينبغي أن يزود مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال على وجه السرعة بقدرة زائدة وولاية أقوى. ثانيا، ينبغي تعيين نائب للممثل الخاص للأمين العام/منسق مقيم/منسق للشؤون الإنسانية ما أن يُحرَزَ تقدم كاف على المسارين السياسي والأمني. إضافة إلى ذلك ينبغي إنشاء وحدة للتخطيط المشترك في مكتب الممثل الخاص للأمين العام لضمان الاتساق والتعبير المناسب، والتشاور والتآزر في تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة.

٩٠ - أخيرا، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص للصومال، أحمدو ولد عبد الله، على قيادته وجهوده لتوطيد السلام والمصالحة بين الصوماليين. وأدعو جميع الأطراف الصومالية والدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم الدعم له والتعاون معه بشكل كامل سعيا لتحقيق ذلك الهدف.

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

أود أن أشير إلى رسالتكم المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، التي صدرت ردا على رسالتي السابقة لها، المؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٧. ولعلكم تذكرون أنني قد كررت في مكاتباتي الدعوة التي وجهها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في جلسته ١٠٥، التي عقدت في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، والتي نادى فيها بنشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال، تتسلم مهام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والطلب الموجه للأمم المتحدة بأن تقوم، انتظارا لنشر تلك العملية، بإعداد مجموعة من عناصر الدعم المالي واللوجستي والتقني تقدم للبعثة، وذلك في إطار أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ويسعدني في هذا الصدد أن أحيل طيه وثيقة تبين تفاصيل محتوى مجموعة الدعم المطلوبة وشكلها. وإني على ثقة من أن الأمم المتحدة سوف تنظر في هذا الطلب بالسرعة المطلوبة، مراعاة للمعوقات الكثيرة التي تواجه البعثة.

وكما تعلمون، فقد قام مجلس السلام والأمن، في جلسته ١٠٥، بتجديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر إضافية، مؤكدا من جديد دعوته إلى نشر عملية تابعة للأمم المتحدة، من أجل دعم التعمير وتحقيق الاستقرار في الصومال على الأجل الطويل. ومنذ رسالتي الأخيرة إليكم، لم يحرز فيما يتعلق بنشر البعثة سوى تقدم محدود. فقد نشرت أولى الكتيبتين اللتين تعهدت بوروندي بتقديمهما، مما وفر قدرا من التعزيز الذي تحتاجه بشدة الكتيبتان الأوغنديتان الموجودتان في الميدان منذ شهر آذار/مارس من العام الماضي. ويجري بذل الجهود من أجل تأمين الموارد اللازمة لنشر الكتيبة الثانية. وسوف تكثف المفوضية جهودها من أجل الإسراع بنشر البعثة والوصول بها إلى القوام المأذون به، وكذلك من أجل دعم عملية المصالحة في الصومال، استنادا إلى خريطة الطريق المبينة في البيان الصادر عن مجلس السلام والأمن.

وقد طرأت، على مدى الشهور الماضية، تطورات مشجعة على الجبهة السياسية، كما يتبين من تعيين رئيس وزراء جديد، وما تلى ذلك من تشكيل حكومة جديدة وتجديد التزام السلطات الصومالية بعملية المصالحة في بلدها. ويستلزم هذا دعما متواصلا من جانب المجتمع الدولي، بوسائل من بينها نشر عملية تابعة للأمم المتحدة.

وفي ظل هذه الخلفية، أرحب بالزيارة التي اختتمها مؤخرا إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، هنا في أديس أبابا، فريقان من إدارة عمليات حفظ السلام ومن إدارة الشؤون السياسية. وقد كانت المناقشات التي أجريت مثمرة، وسلطت الضوء على المجالات الرئيسية التي يمكن فيها التعاون على نحو مفيد، وهي تشكل الأساس الذي تم الاستناد إليه في تحديد تفاصيل المساعدة المطلوبة. ومن ثم، فإنني أتطلع إلى أن تجري في وقت قريب متابعة جميع المسائل التي تمت مناقشتها.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأوجه انتباهكم إلى جانب محدد من جوانب القرار الذي اتخذه مجلس السلام والأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، يتصل بالحظر المفروض على الصومال فيما يتعلق بالأسلحة بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢). وقد ظل الاتحاد الأفريقي يدعم تنفيذ ذلك القرار، إدراكا منه للمساهمة التي يقدمها في السعي نحو إقرار السلام الدائم في الصومال.

وفي شهر كانون الثاني/يناير من العام الماضي، وعقب اتخاذ مجلس السلام والأمن للقرار الذي أذن بموجبه بنشر البعثة، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة استثناء من الحظر المفروض على الأسلحة. ويرى الاتحاد الأفريقي أنه قد آن الأوان لمنح استثناء أيضا للحكومة الاتحادية الانتقالية، من أجل تمكينها من تشكيل قوات فعالة للأمن والدفاع تضم الجميع تحت لوائها، ومن تعزيز الجهود التي تبذلها في سبيل إعادة إرساء سلطة الدولة. والحظر المفروض على الأسلحة، بشكله الحالي، يسري على من يدعمون الحكومة، وهي السلطة المعترف بها دوليا في الصومال، على نفس النحو الذي يسري به على من همهم تقويض العمليات الجارية. ومن الواضح أن هذا لا يتماشى مع ما أعرب عنه المجتمع الدولي من التزام بتعزيز هياكل الحكم الصومالية الحديثة النشأة وتعزيز قدرتها على مباشرة مسؤولياتها.

وهذه هي الخلفية التي حث فيها مجلس السلام والأمن في بيانه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على استعراض الحظر المفروض على الأسلحة بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)، من أجل تمكين الحكومة الاتحادية الانتقالية من تشكيل قوات فعالة للأمن والدفاع تضم الجميع تحت لوائها، والمحافظة في الوقت ذاته على الحظر المفروض على العناصر المصممة على تقويض السلام والمصالحة في الصومال، وتعزيز ذلك الحظر. والمفوضية على استعداد لأن تناقش مع الأمم المتحدة طرائق ذلك الاستثناء والمعايير التي ينبغي للحكومة الوفاء بها.

وختاما، ونحن جميعا نسعى جاهدين إلى إحلال السلام الدائم والمصالحة في الصومال، لا يسعني سوى أن أؤكد من جديد النداء الذي وجهه مجلس السلام والأمن إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأن يتخذ تدابير ضد من يسعون إلى الحيلولة دون إرساء

العملية السياسية السلمية أو اعتراض سبيل تلك العملية، أو من يهددون المؤسسات الاتحادية الانتقالية أو البعثة بالقوة، أو يقومون بإجراءات تقوض الاستقرار في الصومال أو المنطقة، وذلك تماشيا مع العزم الذي أعرب عنه المجلس في القرار ١٧٧٢ (٢٠٠٧).

وأكون ممتنا لو أمكنكم اطلاع مجلس الأمن على محتوى هذه الرسالة.

(توقيع) ألفا عمر **كوناري**

الدعم اللوجستي والمالي والتقني المطلوب من الأمم المتحدة تقديمه إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

١ - **معلومات عامة** - استجابة للرسالة المؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٧ التي بعث بها رئيس الاتحاد الأفريقي، السيد كوناري، وافق الأمين العام للأمم المتحدة بموجب رسالته المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ على تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي للتغلب على المعوقات الخطيرة المتعلقة بالجوانب المالية واللوجستية وغيرها التي تعرقل نشر القوات في الصومال. وتحقيقا لهذه الغاية، طلبت الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي أن يوافيها بمعلومات مفصلة عن أشكال الدعم الذي تحتاجه البعثة. وقد اطلع نظراؤنا في الأمم المتحدة من إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني على المفهوم الحالي للعنصر العسكري وعنصر الشرطة وما يتصل بهما من مخصصات في الميزانية. وقد جرى حساب ميزانية البعثة لعام ٢٠٠٨ بالاستعانة بنماذج تسديد التكاليف المعمول بها في الأمم المتحدة، وذلك لاجتذاب الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي يمكن أن تساهم بقوات.

٢ - وتقوم الولاية الحالية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على ملاك يتألف من ٨ ٠٠٠ فرد (٩ كتائب للمشاة). ولتعزيز القدرات التمكينية لوحدات المشاة، يمكن أن يُعهد لإحدى هذه الكتائب بدور متعدد المهام يشمل مهام الهندسة وعمليات الإشارة واللوجستيات والشرطة العسكرية وسرية للحراسة. ويشمل ملاك البعثة البالغ ٨ ٠٠٠ فرد مكونا للشرطة يتألف من ٢٧٠ فردا ومجموعة متكاملة من الأفراد المدنيين والعسكريين في مقر البعثة قوامها ٣٠٠ فرد. ويرى الاتحاد الأفريقي أنه على استعداد في الوقت الحالي لاستقبال خبراء تقنيين من الأمم المتحدة لوضع مجموعة ملائمة من تدابير الدعم. وترد في المذكرة التالية تفاصيل الاحتياجات الفورية التي تفتقر حاليا إلى التمويل. وتجدر إضافة إلى ذلك ملاحظة أن الاتحاد الأفريقي لا يمتلك القدرة على استخدامه التمويل حتى وإن توافر، للحصول على الموارد التي يحتاج إليها.

٣ - **مراحل عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال** - تنقسم المنطقة المناط إلى البعثة مسؤولية العمليات فيها إلى ثلاثة قطاعات هي: القطاع ١، كيسمايو؛ والقطاع ٢، مقديشو؛ والقطاع ٣، غالكايو. وتعتزم البعثة في إطار المرحلة ١ نشر كتائب المشاة التسع كلها في القطاع ٢ (مقديشو). وبعد اكتمال هذه المرحلة بنجاح، ستقوم البعثة في المرحلة ٢ ببسط ولايتها إلى خارج القطاع عن طريق إعادة نشر القوات بشكل متزامن في بيدوا وماركا وفي قطاعي كيسمايو وغالكايو. وقد تجدر الإشارة إلى أن عنصر الشرطة وعناصر مدنية أخرى

سيجري نشرها أيضا في القطاع ٢ أثناء تنفيذ المرحلة ١ بغية توفير خدمات الإغاثة السريعة للسكان المدنيين.

٤ - **الحالة الراهنة** - جرى حتى الآن نشر ثلاث فقط من الكتائب التسع المأذون بها، ومن غير المتوقع أن تكتمل عملية نشر الكتيبة الرابعة قبل نهاية شهر أيار/مايو. والاتحاد الأفريقي يعي تماما أن ترتيباته الحالية للدعم ليست عامل جذب للبلدان التي يُحتمل في المستقبل أن تساهم بقوات. وفيما يثني الاتحاد على الأمم المتحدة لما قدمته من عون لحشد المساعدة الثنائية للقوات التي ساهم بها كل من أوغندا وبوروندي والتي تم نشرها بالفعل، فإنه من المشكوك فيه أن تُقْدَم غانا ونيجيريا، في الإطار الزمني المقرر، على تقديم تعهدات بتوفير قوات ما لم تكن مجموعة تدابير دعم البعثة على قدر أكبر بكثير من القوة والموثوقية.

٥ - وبالنظر إلى التحديات الجسام التي تحفل بها الساحة وتواجهها البعثة في سعيها إلى كفالة المناخ الأمني اللازم لاستمرار العملية السياسية، فإن تلقي البعثة الدعم من الأفراد والتمويل على حد سواء أمر لا غنى عنه. وعلما بما جاء في تقرير الأمين العام عن الصومال المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (الفقرة ٣٢ من الوثيقة S/2007/658)، والذي تقر فيه الأمم المتحدة بما ورد أعلاه من معوقات خطيرة تتعلق بالجوانب المالية واللوجستية وغيرها وتعرقل نشر القوات، فإن من الضروري ألا يكتفي شركاء الاتحاد الأفريقي، ومنهم الأمم المتحدة، بتقديم المساعدة في مجال التمويل، بل عليهم أيضا أن يعاونوه في الحصول على احتياجاته المتوقعة، لضمان قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها.

٦ - **الدعم اللوجستي المقدم من الأمم المتحدة** - فيما يلي المجالات التي يطلب فيها من الأمم المتحدة أن تنظر في تقديم الدعم اللوجستي إلى البعثة:

(أ) المشتريات وإدارة المشاريع لبناء مقر بعثة وفق معايير العمل الأمنية الدنيا كي يمكن لأي بعثة تالية من بعثات الأمم المتحدة استلام المرفق.

(ب) إنشاء قاعدة لوجستية أساسية في مومباسا، جيبوتي، أو دار السلام وقاعدة لوجستية متقدمة في مقديشو بمساعدة موظفي الدعم الأساسيين، من أجل دعم جميع عناصر البعثة، عن طريق توفير خدمات النقل والمخازن ومعدات مناولة العتاد المطلوبة.

(ج) تقديم المساعدة فيما يتعلق بالمشتريات وتوفير عقود الوقود وحصص الإعاشة للبعثة بكاملها على المدى الطويل لكي تحل محل الترتيب الثنائي الحالي.

(د) تعزيز نظم الاتصال الصوتية والبيانات إلى مقر القوة/البعثة وحتى مستوى الكتيبة لتشمل الاتصالات الخلفية مع مقر وحدة مسائل الشرطة الاستراتيجية التابعة للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

(هـ) إقامة معسكر للمرور العابر قرب مطار مقديشو يمكن فيه استيعاب كتيبة من الكتائب.

(و) توفير معدات الاتصالات، والعربات المدرعة والبنية التحتية لأماكن الإقامة لعناصر شرطة الاتحاد الأفريقي.

(ز) المساعدة في نقل ونشر قوات/معدات البعثة إلى مقديشو من جميع البلدان المساهمة بقوات.

(ح) استئجار طائرة ثابتة الجناحين متوسطة الحجم مع خدماتها الشاملة (من طراز Dash 8) لنقل الأفراد داخل منطقة البعثة وإلى نيروبي.

(ط) تعزيز المستشفى الميداني الحالي التابع للبعثة بحيث يفي بمعايير المستوى الثاني المعمول بها في الأمم المتحدة[أ].

٧ - **الدعم المالي المقدم من الأمم المتحدة** - تبلغ تقديرات الميزانية الحالية ما إجماليه ١٦٣ ١٧٤ ٨٨٥ دولار. وفيما يلي المجالات التي لم يتقرر فيها بعد دعم مالي فيها من شركاء الاتحاد الأفريقي، ومن ثم تتطلب الدعم من الميزانية المقررة للأمم المتحدة أو من خلال التمويل الثنائي (تم تدوير جميع الأرقام إلى أقرب ١٠٠ ٠٠٠):

مرتبات مقر البعثة والتكاليف المرتبطة بها	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠
تشييد مقر البعثة	٣٠ ٣٠٠ ٠٠٠
مركبات مقر البعثة	٢٠ ٥٠٠ ٠٠٠
الاتصالات	٨ ٠٠٠ ٠٠٠
لوازم الإمداد العامة	٥ ٢٠٠ ٠٠٠
وقود للبعثة[ب]	٦٨ ٥٠٠ ٠٠٠
٨ كتائب مشاة، ١ سرية هندسة،	
١ سرية إشارة، ١ سرية لوجستية،	

(أ) يدرس الاتحاد الأفريقي حاليا إمكانية التفاوض على مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز مشتريات المعدات.

(ب) يتم تقديم الاحتياجات الحالية الآن من خلال ترتيبات ثنائية.

١ سرية شرطة عسكرية	
١ سرية حراسة[ج]	٣٥٥ ٤٠٠ ٠٠٠
القوة الجوية	٢٢ ٧٠٠ ٠٠٠
القوة البحرية (٤ فرقاطات، ١ سجل سرعة السفينة)	١٤٧ ٠٠٠ ٠٠٠
الشؤون الطبية	١٣ ٢٠٠ ٠٠٠
الشرطة بما في ذلك عربات مدرعة	٥٧ ٥٠٠ ٠٠٠
الشؤون الإنسانية بما فيها المشاريع ذات الأثر السريع	٢٠ ٥٠٠ ٠٠٠
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	٢٢ ٣٠٠ ٠٠٠
الشؤون المدنية ووسائط الإعلام	٢٣ ٤٠٠ ٠٠٠
المجموع الكلي	**٨١٧ ٥٠٠ ٠٠٠**

٨ - **الدعم التقني المقدم من الأمم المتحدة** - لا توجد لدى إدارة الاتحاد الأفريقي الحالية الموارد التي تمكّنها من التعامل مع الوتيرة المطلوبة لتلبية احتياجات حفظ السلام على هذا النطاق الواسع. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على الاتحاد الأفريقي أن يبحث في منهجيات أخرى لتوفير مبادرات دعم لبعثته، ويقوم في الوقت نفسه بتنقيح وتشذيب إجراءاته الحالية المتعلقة بالمشتريات والشؤون المالية. لذلك، وإلى أن يتم تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي على المدى القصير، يتطلع الاتحاد الأفريقي إلى الحصول على مساعدة من الأمم المتحدة في مجال دعم البعثة. وسواء أتى التمويل لدعم البعثة من الميزانية المقررة للأمم المتحدة أو من خلال شريك في التمويل، فإن الأمم المتحدة مطلوب منها أن تقوم على وجه التحديد بتوفير موظفين على سبيل الإعارة في المجالات الهامة المتمثلة في مهام رئيس دعم البعثة، والمشتريات، والميزانية، والمالية، ومراجعة الحسابات الداخلية والرقابة، والمعدات المملوكة للوحدات[د]، وإدارة العقود، والمستشار الأمني لرئيس البعثة. ويجب ترجمة الدروس المستفادة من البعثة الأفريقية في السودان إلى دارفور إلى ممارسات مثلى تكفل المساءلة والشفافية.

(ج) في الوقت الحالي، تقدم بدلات القوات، والمعدات الرئيسية والدعم اللوجستي من خلال ترتيبات ثنائية.

(د) فقط إذا كانت البلدان المساهمة بقوات مكتفية ذاتيا من خلال منهجية موازية للأمم المتحدة لسداد تكاليف القوات.

المرفق الثاني

تقييم الأمم المتحدة الاستراتيجي للصومال

١ - كلف مجلس الأمن في القرار ١٧٧٢ (٢٠٠٧) الأمين العام بتكثيف جهوده لدعم خارطة طريق من أجل عملية سلام شاملة ولوضع حد للصراع في الصومال. وأنشئت فرقة عمل متكاملة معنية بالصومال، برئاسة إدارة الشؤون السياسية، في المقر في نيويورك، وقامت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بإيفاد بعثة للتقييم الاستراتيجي إلى الصومال. وضمت البعثة، التي تولت قيادتها إدارة الشؤون السياسية والتي حظيت بالدعم من مكتب دعم بناء السلام، كلا من إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب منسق الشؤون الإنسانية وإدارة شؤون السلامة والأمن ومكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فضلا عن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري.

٢ - والصومال هو أول بلد طبقت فيه المنهجية الخاصة بآلية التقييم الاستراتيجي. ويوفر التقييم الاستراتيجي الوسيلة اللازمة للاضطلاع باستجابة متكاملة للحالة في الصومال ويسمح لكبار صناع القرار تحديد الشكل الملائم لاشتراك الأمم المتحدة. وهو لا يروم تكرار التقييمات السابقة أو إقرار البرامج الجارية، وإنما بيان الإمكانيات المتاحة للأمم المتحدة لزيادة الاتساق والتركيز والأثر إلى أقصى حد.

٣ - وقد تزامنت هذه العملية مع بعثة لتقصي الحقائق بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام إلى المنطقة، كلفت من جانب مجلس الأمن بوضع خطط للطوارئ من أجل نشر إحدى عمليات حفظ السلام ولتحديد خيارات من أجل مواصلة دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وجاءت النتائج التي توصلت إليها هذه البعثة مكملة لنتائج التقييم الاستراتيجي حيث إنها تقدم توضيحات إضافية بشأن الخيارات الأمنية.

٤ - ويقدم هذا الموجز النتائج الرئيسية للتقييم الاستراتيجي كما وردت في النسخة الكاملة التي اعتمدتها فرقة العمل المتكاملة المعنية بالصومال في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

أولا - السياق

٥ - تنبني النتائج التي خلص إليها التقييم الاستراتيجي على مفهوم أنه منذ اختتام مؤتمر المصالحة الوطنية حانت لحظة استراتيجية يجب على المجتمع الدولي والصوماليين أنفسهم اقتناصها لتعزيز الجهود المبذولة وطنيا صوب تحقيق السلم والأمن. وقد اجتمعت عوامل محلية ودولية لإتاحة الفرصة الاستراتيجية، بما في ذلك تعيين مجلس وزراء جديد في الآونة الأخيرة

تحت قيادة رئيس وزراء يأخذ بزمام المبادرة علما أن المجلس أعطى دفعة جديدة لتنفيذ الميثاق الانتقالي؛ وما أعربت عنه الحكومة الاتحادية الانتقالية وعناصر من ''المعارضة''، على حد سواء، من استعداد للانخراط في حوار سياسي؛ وقبول المجتمع الدولي بالإجماع بقيادة الأمم المتحدة في عملية السلام، فضلا عن دعمها القوي للممثل الخاص للأمين العام. وأكد مجلس الأمن استعداده لدعم حل سياسي دائم ولتفادي مواصلة اتخاذ تدابير مؤقتة لسد الثغرات. ومن جهته، يبقي مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصومال قيد نظره الفعلي.

٦ - وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لم يوجد قط مثل هذا العدد من الناس في الصومال في مثل هذه الظروف الإنسانية المزرية في ظل قدرة محدودة جدا على دعمهم لم تحدث في أي وقت مضى، وهو ما يعزى أساسا إلى الأوضاع الأمنية الخطيرة. ولا تسيطر الحكومة الاتحادية الانتقالية فعليا سوى على جزء من الأرض وما زال يتعين التصدي للتحديات الدستورية الرئيسية من قبيل مسألة النظام الاتحادي. وعلى الخلفية التاريخية لعمليات السلام الأربع عشرة التي باءت بالفشل، لا يزال العديد من المراقبين متشككين حيال الاحتمالات القريبة لخروج الصومال من الصراع الذي طال أمده.

٧ - ومع أخذ كل شيء بعين الاعتبار، يقول هذا التقييم بوجوب استفادة المجتمع الدولي من الزخم الحالي ومواصلة زيادة دعمه لعملية السلام. وهذه الجهود بحاجة إلى أن توجه بنهج منسجم ومتسق يربط بفعالية الاستراتيجية السياسية باستجابة أمنية ذات مصداقية وبالبرامج الأساسية التي تسهم في وقف الصراع العنيف وإرساء أسس سلام مستدام على النحو المبين في خطة الأمم المتحدة الانتقالية وفي عملية النداءات الموحدة.

ثانيا - ديناميةالصراع

٨ - إن العوامل المحرّكة للصراع في الصومال عوامل معقدة ومتعددة الجوانب. وأبرز التقييم الاستراتيجي بدقّة محركات الصراع التالية باعتبارها حاسمة للغاية:

- انهيار الحكومة المركزية بالكامل وغياب تقليد متبع منذ وقت قريب في مجال الحكم الرشيد وسيادة القانون.
- استغلال صراعات العشائر وبروز البنية العشائرية في معظم جوانب التعايش، بما فيها تقاسم السلطة.
- الأثر الذي تخلفه الصراعات بين الفصائل على العملية السياسية، ولا سيما حيث تكون مرتبطة بمصالح اقتصادية.

- الأخطار التي يشكلها قطاع الأمن، بما في ذلك ١٠٠ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين والميليشيات والتدفق المطرد للأسلحة رغم حظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة.
- المنافسة الشرسة على الموارد، بما في ذلك فرص الحصول على الماء والمراعي والأراضي الصالحة للزراعة، وهو ما أدى بدوره إلى مستويات عدة من التشرد.
- التأثير الذي تمارسه البلدان المجاورة على الصومال، بما في ذلك من خلال المشاركة العسكرية التي تدعم الأطراف المتنازعة في الصراع.
- الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي لها أثر واضح على دينامية الصراع على نحو ما تبينه أصول الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحديات التي تطرح بالنسبة لشرعيتها.
- غياب المساءلة على الجرائم الماضية والحالية، مما يعزز الإحساس بالإفلات من العقاب ويذكّي نيران المزيد من القتال.
- الحالة الإنسانية المزرية التي تؤدي إلى تفاقم الصراع والتي ترتب عليها أزيد من مليون مشرد داخلي.

٩ - إن الأمم المتحدة بحاجة إلى إيجاد رد فعال لمعالجة هذه العوامل. ويعرض الإطار أدناه خمس نتائج رئيسية ويربطها بالإجراءات ذات الأولوية التي يتعين على الأمم المتحدة اتخاذها. ويلخص الجدول قائمة أوفى بالإجراءات ذات الأولوية التي يراد منها توجيه أنشطة الأمم المتحدة في معالجة جذور الصراع.

النتيجة ١: عملية سياسية قابلة للتطبيق (تعزيز ومواصلة حوار منظم بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة؛ وإدارة المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية الإقليمية على نحو يدعم عملية سياسية)

النتيجة ٢: الحد الأدنى من الأمن (بناء القدرات الأمنية الصومالية؛ وتخطيط وإعداد ونشر وجود دولي لإحلال الاستقرار دعما لعملية سياسية)

النتيجة ٣: مؤسسات اتحادية معززة (تسريع وتيرة بناء قدرات الحكومة الاتحادية الانتقالية/المؤسسات الاتحادية الانتقالية والمساعدة على إثبات التقدم المحرز في المرحلة الانتقالية؛ ومساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية على تيسير الانتعاش الاقتصادي وتقديم الخدمات؛ وتعزيز التلاحم الوطني من خلال مؤسسات اتحادية معززة)

النتيجة ٤: حكم محلي راسخ (دعم المصالحة المحلية وبناء مؤسسات الحكم، بما في ذلك مشاركة النساء والشباب؛ وربط الحكم المحلي بمؤسسات سيادة القانون على الصعيدين المحلي والاتحادي؛ وبناء القدرة على الحكم المحلي ودعم تسوية المنازعات على الأراضي)

النتيجة ٥: تلبية الاحتياجات الإنسانية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي وتوفير الخدمات الأساسية (تقديم مساعدة إنسانية غير منحازة؛ وتوفير الخدمات الأساسية على أساس تحقيق الانتعاش بما في ذلك الصحة والتعليم؛ وتعزيز سبل كسب الرزق الحالية واستكشاف سبل الكسب البديلة؛ وإشراك دوائر الأعمال في تطوير اقتصاد السلام)

ثالثا – النهج الاستراتيجي المتكامل

١٠ – قدم الممثل الخاص للأمين العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ نهجا ذا مسارين لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال، يشمل عملية سياسية لتيسير الحوار بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وعناصر من المعارضة، وتوفير الحد اللازم من الأمن على أرض الواقع. غير أن هذا النهج لا يأخذ بعين الاعتبار إشراك صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها في إطار فريق الأمم المتحدة القطري، وهي الجهات التي ما فتئت تقدم دعما حاسما لوقف الصراع وبناء السلام.

١١ – وبالتالي فإن الركيزة الأساسية للتقييم الاستراتيجي هي أن الأبعاد السياسي والأمني والبرنامجي (التي تشمل النتائج ٣ و ٤ و ٥) للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة يجب أن ترتبط ارتباطا وثيقا وأن تتآزر في إطار نهج ثلاثي المسارات وجيد التنظيم. ويقدم التقييم الخطوط العريضة لنهج متكامل يمكن أن يشكل أساسا لاستراتيجية يقودها الممثل الخاص للأمين العام. وقد حددت البعثة عدة أمثلة لكيفية تأثير غياب توجيه استراتيجي على تنفيذ المشاريع. وقد عانت العديد من الجهود السابقة من غياب مثل هذه الاستراتيجية المتسقة من التمنع عن التنسيق الفعال فيما بين مختلف عناصر الأمم المتحدة. ويصف الفرع التالي التوجه الاستراتيجي العام لكل عنصر على حدة كما يقترح الترتيب ذي الصلة.

١٢ – **المسار السياسي** – تعتمد العملية السياسية بقيادة الممثل الخاص للأمين العام على تأكيد الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة رغبتهما في الانخراط في حوار سياسي. والمفروض أن يفضي هذا الحوار إلى اتفاق بشأن جدول أعمال يضم بنودا يتعين تناولها، بما في ذلك انسحاب القوات الأجنبية مع إمكانية استعراض الخط الزمني الانتقالي. ويحتاج ذلك إلى أن يردف باتفاق تقني عسكري رسمي وطلب نشر وجود أمني دولي يستند إلى تقدم

ملموس مستمر في العملية السياسية يتجلى على الساحة في تحسن الحالة الأمنية والإنسانية. ويتوقع أن تؤدي هذه العملية السياسية إلى تحسن في البيئة الأمنية، لكنها لن تكون كافية في حد ذاتها لمعالجة الاحتياجات الأمنية.

١٣ - **المسار الأمني** - يعد وجود أمني ذو مصداقية حتى قبل التوصل إلى اتفاق رسمي لوقف إطلاق النار أساسيا لتوفير الحد الأدنى من الأمن بغرض تعزيز الحوار السياسي. ويمكن للنظر في مرحلة مبكرة في هذا الخيار أن يرسل في حد ذاته إشارة هامة للشعب الصومالي وأن يعزز العملية السياسية، على الرغم من أنه لا يمكن نشر بعثة مكتملة لحفظ السلام إلا إذا تم استيفاء الحد الأدنى من الشروط. ومن الأساسي أن ينظر مجلس الأمن في خيارات لتهيئة بيئة تمكينية للعملية السياسية، بما في ذلك العمل مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والجهات المانحة والبلدان المساهمة بقوات بغرض توفير دعم أقوى لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ونقل مقر الأمم المتحدة إلى مقديشو، فضلا عن نشر قوة لتحقيق الاستقرار للحيلولة دون ترك فراغ أمني عقب انسحاب القوات الأجنبية.

١٤ - **المسار البرنامجي** – مع ازدياد الأمن واحتمال عودة مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري إلى الصومال، سيكون هناك تحسن في إمكانية الوصول، وستتمكن وكالات الشؤون الإنسانية من زيادة مساعدتها. كما يمكن للجهات الفاعلة الأخرى التابعة للأمم المتحدة أن توسع نطاق دعم بناء القدرات للحكومة الاتحادية الانتقالية/المؤسسات الاتحادية الانتقالية، والانتعاش الاقتصادي، وتوفير الخدمات الأساسية وسبل كسب الرزق. وستسمح إمكانية الوصول إلى جنوب وأواسط الصومال خطوة فخطوة بالقيام بجهد أكثر شمولا في وضع البرامج يؤدي إلى تحسينات سريعة في سبل كسب الصوماليين لرزقهم وفي قدرة مؤسسات الحكومة الاتحادية الانتقالية.

١٥ - **الروابط** – هناك ثلاثة عناصر لا يمكن أن يتقدم أحدها بمعزل عن الآخر. ولا توجد سوى احتمالات ضئيلة للانتقال إلا إذا بدأت العملية السياسية على الأقل؛ إذ لا يمكن للأمم المتحدة الانتقال إلى مقديشو إلا إذا جرى دعم الترتيبات الأمنية الملائمة، من حيث كل من عناصر الحماية والهياكل الأساسية المادية، لا سيما لاجتماعات الوساطة السياسية؛ كما أنها لا يمكن أن تصل إلى ما يتعدى مقديشو بدون وجود أمني كبير نتيجة لزيادة الإرادة السياسية لدى الأطراف. ولا يمكن نشر عملية لحفظ السلام قبل أن تحقق العملية السياسية تقدما كافيا لكي تتوصل الأطراف إلى اتفاق رسمي لإنهاء القتال. وهكذا فإن استراتيجية شاملة للأمم المتحدة لوضع حد للنزاع في الصومال يجب أن تستند إلى فهم واضح للروابط بين العناصر الثلاثة.

١٦ - **إدارة عنصر الوقت** – يشير التقييم إلى أن التطورات على مدار الفترة التي تتراوح من ١٢ إلى ١٨ شهرا القادمة يجب تقسيمها إلى مراحل محددة لإظهار أنه يجب إحراز تقدم ''في جميع المجالات'' وألا يقتصر على أحد المسارات الثلاثة فحسب. وعلى سبيل التوضيح، فبينما تتطابق المرحلة الأولى بوجه عام مع استمرار الالتزامات الحالية، فإن الأمم المتحدة ينبغي أن تتقدم إلى المرحلة الثانية عقب تحقق المعايير التالية بوجه عام: تأييد ما لا يقل عن ٦٠-٧٠ في المائة من المعارضة لإجراء حوار سياسي (المسار السياسي)؛ واعتبار شروط انتقال الأمم المتحدة إلى الصومال ممكنة (المسار الأمني)؛ وتمكن المؤسسات الاتحادية الانتقالية بما في ذلك الحكومة من أداء المهام الأساسية في مقديشو (المسار البرنامجي). ويقدم التقييم الاستراتيجي تلك المعايير لأربع مراحل محددة، مما يؤدي إلى نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في المرحلة الرابعة. وسيسمح هذا النهج، بدون أن يكون قسريا، للأمم المتحدة بأن تقدر ما إذا كانت الظروف مواتية للتقدم إلى المرحلة التالية أم لا.

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات

١٧ - يتمثل الهدف الاستراتيجي الأسمى للأمم المتحدة في الصومال في المساعدة على تحسين حياة الصوماليين عن طريق إنهاء النزاع وإرساء أسس السلام المستدام. ويشكل هذا الهدف مرتكزا للنهج الاستراتيجي المتكامل وينظم قدرات الأمم المتحدة تبعا لذلك. وتقدم التوصيات التالية لكفالة صلاحية النهج المتكامل.

١٨ - **تكامل المسارات الثلاثة** – يحتاج هيكل منظومة الأمم المتحدة في الصومال إلى إعادة تشكيل لكفالة دعم العناصر الاستراتيجية الثلاثة (السياسي والأمني والبرنامجي) على نحو فعال؛ وأحد الخيارات، الذي يحظى بتأييد الممثل الخاص للأمين العام، هو تعيين المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في منصب نائب الممثل الخاص للأمين العام، ما أن يحرَزَ تقدم كاف على المسارين السياسي والأمني. كما يجب إنشاء وحدة تخطيط مشتركة في مكتب الممثل الخاص للأمين العام من أجل التنفيذ المشترك والمتسق لاستراتيجية متكاملة. ويجب أن يعير أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري موظفين لخلية التخطيط المشترك وأن يقبلوا تولي مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال الدور القيادي السياسي.

١٩ - **تقوية قدرة مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال** – يحتاج مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى أن تتوفر له بصورة عاجلة قدرة معززة إلى حد كبير، لكي يتمكن من القيام بدوره القيادي وإقامة صلات مع فريق الأمم المتحدة القطري. كما يجب النظر في إعادة النظر في ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال حتى تعكس دوره التنسيقي. وسيشمل هذا الدور إرشاد الجهات العاملة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وإدماجها وإسداء المشورة

إليها، بصفة استشارية، لضمان الترابط بين مختلف الأدوار وأن تساهم في الهدف العام للأمم المتحدة. وسيشمل دور المكتب التقييم والإدارة المتواصلين للبيئة الاستراتيجية للأمم المتحدة في الصومال، مع احتفاظ المكتب القطري بدوره في تنفيذ البرامج.

٢٠ - **تعزيز قدرات فريق الأمم المتحدة القطري** - من أجل المساهمة الفعالة في الاستراتيجية المتكاملة، يحتاج الفريق القطري إلى القدرة على اغتنام الفرص كلما سنحت وأن يربط بين المبادرات والمسارات الأخرى. ويحتاج ذلك إلى آليات تمويل أكثر مرونة. كما يجب أن ينتدب أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري إلى خلية التخطيط المشترك تحت قيادة مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال.

٢١ - **العنصر الأمني القابل للصمود** – تُعد الخيارات الأمنية المتسمة بالمصداقية لا غنى عنها لما يلي: '١' تيسير نقل مقر الأمم المتحدة إلى مقديشو وأجزاء أخرى من جنوب ووسط الصومال؛ '٢' التمكين من سحب القوات الأجنبية، وبذلك يجري تحسين العملية السياسية، والحيلولة دون حدوث فراغ أمني؛ '٣' المحافظة على السلام وبناء القدرة الأمنية الصومالية. وفي حين أن نشر عملية لحفظ السلام قد لا يكون ممكنا على الفور، فإن هناك مجالا واسعا للنظر في ترتيبات أمنية أخرى لتعزيز العملية السياسية ودعم تنفيذ البرامج.

٢٢ - **منهاج التنسيق** – يتعين على الممثل الخاص للأمين العام إنشاء آلية تربط بين شركاء الأمم المتحدة الدوليين للصومال والسلطات الصومالية، لضمان شمول الجميع والفعالية.

٢٣ - **الانتقال إلى الصومال** – بالرغم من العوائق الأمنية السائدة، فإن نقل مقر الأمم المتحدة إلى الصومال هو شرط أساسي للنهج المتكامل، حيث أنه سيهيئ المجال للعملية السياسية ويحسن قدرة الأمم المتحدة على التنفيذ ويبني مصداقيتها في أعين الصوماليين. وبينما قد لا يسمح الوضع الحالي إلا بوجود محدود في مقديشو، فيمكن حين تسمح الظروف أن تنقل مكاتب الأمم المتحدة من نيروبي إلى مواقع أخرى داخل الصومال. وبمجرد أن يحدث تحسن ملموس في العملية السياسية ويصبح ٦٠-٧٠ في المائة من المعارضة مؤيدين للحوار السياسي، فيجب نقل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى مقديشو.

٢٤ - **الاستراتيجية المشتركة للاتصال والتوعية** - يُعد الاتساق في الاتصالات العامة الموجهة إلى كل من الجمهور الصومالي والدولي عنصرا أساسيا في تعزيز الاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة، وتدعو الحاجة إلى تضافر الجهود في هذا الصدد.

٢٥ - **قدرة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان** – تمكنت الأمم المتحدة من رصد الإساءات والانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها، وعليها أن تجهز نفسها للتدريب والدعوة في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والمركزي.

المرفق الثالث

خطط الطوارئ لإمكانية القيام بعملية للأمم المتحدة لحفظ السلام

١ - عند دراسة إمكانيات القيام بعملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال، قام فريق تقصي الحقائق بتحليل دقيق للوضع الأمني، شمل التهديدات والمخاطر على أمن الأفراد التابعين للأمم المتحدة. ومن المهم أن نشير إلى أن الوضع ليس متماثلا في جميع أنحاء البلد. فالأحوال في الشمال أفضل نسبيا من جنوب ووسط الصومال. ففي هاتين المنطقتين، ما زال النزاع معقدا للغاية، ويتسم بوجود شبكة من التحالفات المتقلبة بين العشائر وفروعها والعناصر المتطرفة، التي تتقاتل من أجل السيطرة على المجال السياسي والاقتصادي، ووجود تحالف مؤقت لبعض المجموعات، يهدف إلى إرغام القوات المسلحة الإثيوبية على الانسحاب من البلد. وحيث أن الحكومة لا توجد لديها سوى قدرة محدودة على تنظيم الاقتصاد وكفالة القانون والنظام، فإن العناصر الإجرامية تسعى إلى فرض النفوذ على جباية الإيرادات والجمارك والميناء والتجارة والمياه والأراضي، وتتعاطى الاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر. ولا يمكن على الدوام أن تُعزى التوترات بين العشائر وفي داخل العشيرة بشأن السلطة السياسية والموارد الاقتصادية بشكل مباشر إلى أنشطة العناصر الإجرامية والمتمردة، ولكنها لا يمكن أن تُعزل عنها.

٢ - ويتسبب التهديد المستمر بالاختطاف والابتزاز في عرقلة قدرة الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية على العمل في داخل البلد. وفي الوقت ذاته، يقدر فريق الأمم المتحدة القطري أن السكان الذين يحتاجون إلى معونة إنسانية يقارب عددهم الآن مليوني نسمة في ما أشار ممثلي الخاص إلى أنها أسوأ أزمة إنسانية في أفريقيا اليوم.

شمال الصومال - صوماليلاند وبونتلاند

٣ - ما زال الوضع الأمني هشا في شمال الصومال، ولكن الحالة هناك أفضل نسبيا منها في جنوب ووسط الصومال. وقد حاولت بعثة تقصي الحقائق زيارة هارغيسيا في صوماليلاند ولكنها مُنعت من ذلك بسبب شواغل أمنية نجمت عن مسيرة سياسية. وما زالت صوماليلاند وبونتلاند تتنازعان على الحدود بينهما في منطقتي سول وسناغ، ويتركز ذلك النزاع على مدينة لاسانود. وترتبط هذه المسألة بالحدود الإدارية التي تخصص المنطقة لصوماليلاند، رغم أن الناس الذين يعيشون في تلك المنطقة ينتمون إلى عشيرة دارود - دولبوهانتا الموجودة في بونتلاند. وستحتاج هوية الدولة لهاتين المنطقتين إلى النظر فيها بعناية ضمن أي اتحاد فدرالي صومالي في المستقبل. ومع أن صوماليلاند قد أعربت رسميا عن رغبتها في الانفصال عن الصومال، فلم يعترف بها أي بلد كدولة مستقلة. وقد أعربت بونتلاند التي

أعلنت نفسها كدولة ذات حكم ذاتي عن رغبتها في البقاء جزءا من الصومال كمنطقة متمتعة بالحكم الذاتي، ولكنها تعاني من مشاكل أمنية كبيرة، من بينها القرصنة والاختطاف، وكذلك النزاع الحدودي مع صوماليلاند.

جنوب ووسط الصومال

٤ - منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، يقوم مقاتلو اتحاد المحاكم الإسلامية وغيرهم من العناصر، الذين يُعرفون في مجموعهم بالعناصر المناوئة للحكومة، بعمليات تمرد شبه يومية ضد القوات المسلحة الإثيوبية والحكومة الاتحادية الانتقالية، ولا سيما في مقديشو. وقد شملت أعمال العنف على مدار العام الماضي اغتيالات تستهدف أشخاصا بعينهم، وهجمات بالقنابل اليدوية والمقذوفة بالصواريخ، وهجمات بقذائف الهاون، وصدامات بالأسلحة الصغيرة، وقنابل مزروعة على جانب الطريق، واستخدام الألغام الأرضية. وفي حين كان العنف يتركز في بعض مناطق مقديشو، وكانت ثمة هجمات أيضا في كسمايو وجوهر وبيليتوين وبيداوا وغالكايو في جنوب ووسط الصومال. وكانت تلك الهجمات التي وقعت في هذه المناطق تستهدف بصفة عامة القوات المسلحة الإثيوبية وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والشرطة ومراكز الشرطة؛ والسلطات الحكومية. وقد جرى اغتيال حوالي ١٢ من مفوضي المقاطعات منذ آب/أغسطس ٢٠٠٧. ومع أن الهجمات الانتحارية كانت نادرة في الصومال، فإن إحصاءات مكتب الأمم المتحدة القطري تشير إلى أن سبعة هجمات انتحارية بمتفجرات موضوعة على أجسام أشخاص أو بسيارات قد استهدفت القوات الإثيوبية ومسؤولين حكوميين خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٥ - وكان اتحاد المحاكم الإسلامية يفرض نفوذه على قسم لا بأس به من جنوب الصومال، يمتد من منطقة مودوغ في الشمال إلى منطقة جوبا السفلى، إلى أن طردته القوات المسلحة الإثيوبية في أواخر عام ٢٠٠٦/أوائل عام ٢٠٠٧. وكانت المناطق الوحيدة في جنوب الصومال التي لا يسيطر عليها اتحاد المحاكم الإسلامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ هي أجزاء من مناطق باي وباكول وغيدو. وقد أعربت بعض العناصر في قيادة اتحاد المحاكم الإسلامية عن استعداداها للدخول في مناقشات للتوصل إلى اتفاق سياسي جامع شامل، بينما ادُّعي أن عناصر أكثر تطرفا مثل ''الشباب'' لها ارتباطات إرهابية وقد أعربت عن عزمها على الإطاحة بالحكومة الاتحادية الانتقالية وطرد القوات الإثيوبية من الصومال. وتفيد تقارير بأن معقل العناصر المتطرفة التابعة لاتحاد المحاكم الإسلامية يوجد في مقاطعتي حيران وجوبا، حيث يُدعى أنها تدير معسكرات للتدريب. وأشارت تقارير إلى أن إرهابيين دوليين قد سعوا إلى الحصول على ملاذ آمن في هاتين المنطقتين من الصومال. وبينما تشير

بعض التقارير إلى أن العناصر المتطرفة من ''الشباب'' قد تكون لها روابط بخلايا إرهابية دولية، فلا يمكن تأكيد صحة تلك التقارير ويجب أن نذكر أن عناصر ''الشباب'' يبدو أنها تركز عمليات تمردها ضد القوات المسلحة الإثيوبية والحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو، وليس على أهداف أخرى خارج الصومال.

٦ - وكان فريق تقصي الحقائق أول بعثة للأمم المتحدة تزور كسمايو منذ اندلاع القتال في أواسط عام ٢٠٠٦. وفي حين أن المدينة كانت خالية من القتال في يوم زيارة البعثة، فما زال الوضع في المدينة غير مستقر، لا سيما بسبب القتال من أجل السيطرة على المرفأ والمطار. ورغم أن الفريق التقى مع مسؤولي الحكومة ممن يمثلون تحالفا للعشائر يزعم أنه يسيطر على أغلب ''جوبالاند''، فإن من الواضح للفريق أن الوضع الأمني متقلب وبعيد عن كونه مستقرا. وفي الآونة الأخيرة، أُصيبت مركبة تابعة لمنظمة أطباء بلا حدود بجهاز تفجير مصنوع يدويا على الطريق بين المدينة والمطار أدى إلى مصرع اثنين من الموظفين الدوليين وموظف وطني، مما أدى إلى أن تسحب تلك المنظمة موظفيها الدوليين بصفة مؤقتة من عملياتها في جنوب الصومال. كما زار فريق تقصي الحقائق بيداوا وميناء ميركا، حيث جرى تقييم الوضع بأنه أكثر استقرارا بالرغم من استمرار التوترات الكامنة.

الحالة في مقديشو

٧ - قضى فريق تقصي الحقائق ثلاثة أيام وليلتين في مقديشو، حيث اجتمع مع مسؤولين وتنقل في مركبات مدنية مدرعة تابعة للأمم المتحدة إلى أحياء عديدة من أجل تقييم الوضع الأمني في المدينة. ويبدو أن أعمال القتال تقتصر بصفة عامة على خمسة أحياء، من بينها ياكشيد وواردیغلي وهاوال - واداغ وهودان وبوندير. وفي حين أن بعض الأحياء مهجورة،حيث أن ما يقدر بستين في المائة من السكان قد فر من المدينة بصورة مؤقتة، فإن أحياء عديدة أخرى يعتقد أنها آمنة في وقت الزيارة، وُجدت آهلة بالسكان والمتاجر بها مفتوحة ووسائل النقل بها تسير والميناء بها يعمل.

٨ - وتوحي الأيام الثلاثة من الهدوء النسبي التي شهدها الفريق بانطباع زائف عن تقلب الوضع الأمني. فقبل وصول الفريق، وقع قتال خطير في مقديشو أسفر عن مصرع ٣٠ شخصا وإصابة ٦٠ آخرين بجراح. وفي الأيام التي أعقبت مغادرة الفريق، اندلع القتال مرة أخرى. وأُطلقت قذائف الهاون على المطار، حيث يوجد مقر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وانفجرت إحدى قذائف الهاون بالقرب من المجمع المشترك التابع للأمم المتحدة. وتزامنت تلك الهجمات مع إكمال نشر الكتيبة البوروندية في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهي توضح مدى سرعة تغير الوضع الأمني.

٩ - وقامت إدارة شؤون السلامة والأمن بتحليل لأنماط أنواع الهجمات على أهداف معينة في أنحاء الصومال، ومن بينها مقديشو، في عام ٢٠٠٧. ويبدو أن النمط العام الأمني في مقديشو يتناسب طردا مع الجهد العسكري الذي يقوم به تحالف القوات المسلحة الإثيوبية/الحكومة الاتحادية الانتقالية لدحر العناصر المناوئة للحكومة أو القيام بنزع الأسلحة بالقوة. وقد حدث في الفترة بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ارتفاع حاد في هجمات المواجهات وحوادث الأجهزة المتفجرة المصنوعة يدويا والهجمات بالألغام والاغتيالات، ولكن حدث انخفاض ملحوظ في الاشتباكات المسلحة. وخلال تلك الفترة، أسفر التقييم عن أن العناصر الأكثر تطرفا المناوئة للحكومة كانت نشطة، بينما كانت العناصر الباقية تنتظر نتيجة مؤتمر المصالحة الوطنية وعزم الحكومة الاتحادية الانتقالية على تنفيذ توصيات المؤتمر. ومنذ أيلول/سبتمبر زادت عمليات القوات المسلحة الإثيوبية/الحكومة الاتحادية الانتقالية في جهد منسق للقضاء على العناصر المتطرفة المناوئة للحكومة داخل مقديشو. وقد أسفر إطلاق النار الانتقامي من مدافع الميدان والهاونات الثقيلة التابعة للقوات المسلحة الإثيوبية على العناصر المناوئة للحكومة الذي وردت تقارير عن استخدامه في مناطق مدنية مكتظة بالسكان عن خسائر كبيرة في الأرواح وأضرار بالغة بالممتلكات المدنية. وفضلا عن ذلك، فقد تسبب في إخلاء جماعي للمدنيين من مقديشو في تشرين الثاني/نوفمبر، مما أوجد آلافا من الأشخاص المشردين داخليا. ومن الجدير بالذكر أن هجمات العناصر المناوئة للحكومة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ قد أصبحت أكثر تنسيقا وبدأت تجري خلال ساعات النهار.

١٠ - وقد استُهدفت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عدة مرات، من بين ذلك ما حدث بهجمات بالأجهزة المتفجرة وقذائف الهاون، في بدء وصولها، كما هوجمت في الآونة الأخيرة بقذائف الهاون والقنابل اليدوية. كما استهدفت الأمم المتحدة، ومن بين ذلك اختطاف أحد الموظفين الوطنيين في كسمايو. وفي مقديشو، احتُجز منسق وطني تابع لبرنامج الأغذية العالمي حينما جرى اقتحام المجمع المشترك للأمم المتحدة بالقوة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وفي ٨ و ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨، استُهدف المجمع المشترك للأمم المتحدة الذي أقام فيه الفريق بهجمات بالقنابل اليدوية والأجهزة المتفجرة المصنوعة يدويا. كما ظهرت تهديدات موجهة إلى الأمم المتحدة على مواقع للإسلاميين على شبكة الإنترنت.

١١ - وخلاصة القول إنه في حين أن الحكومة الاتحادية الانتقالية قد أحرزت بعض التقدم في إقامة عملية سلام شاملة للجميع وقابلة للاستمرار عن طريق مد يدها إلى الجماعات المعارضة، فإن الوضع الأمني في أجزاء عديدة من الصومال ما زال متقلبا ولا يمكن التنبؤ به. وينطبق هذا الوصف على نحو خاص في مقديشو حيث تحدث حوادث أمنية بصورة تكاد

تكون يومية، وغالبا ما يكون ذلك باستهداف المتمردين لقوات الجيش والشرطة التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، وكذلك الأفراد العسكريين الإثيوبيين والأفراد التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونظرا للطبيعة المعقدة للنزاع الذي تؤثر فيه تحالفات متغيرة وعناصر متطرفة، فإن الوضع في جنوب ووسط الصومال يمكن أن يتغير يوميا، مما يجعل أي موقع كان آمنا في أحد الأيام، معرضا لخطر محتمل في اليوم التالي.

وضع خطط الطوارئ لبعثة حفظ سلام متكاملة تابعة للأمم المتحدة في الصومال

السيناريوهات

١٢ - يرد بيان التطورات المستقبلية المحتملة في إطار أربعة سيناريوهات، تفضي إلى نشر محتمل لعملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

١٣ - **السيناريو ١**: يمثل هذا السيناريو بشكل عام الوضع الحالي في الصومال. وتواصل الحكومة الاتحادية الانتقالية، بدعم من الشركاء الوطنيين والدوليين، العمل على تطوير عملية سياسية شاملة لها مقومات البقاء، بما في ذلك الشروع في الحوار. وفي الوقت نفسه، يظل الوضع الأمني مضطربا، ولا تزال القوات الإثيوبية وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية تشتبك في قتال مع المعارضة المسلحة في المقاطعات الوسطى لمقديشو، كما تواصل العناصر التابعة لاتحاد المحاكم الإسلامية وعناصر المعارضة المتطرفة بسط نفوذها في مناطق معينة في جنوب الصومال حيث يوجد لديها معسكرات تدريب. وعلى الرغم من احتمال تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بقوات إضافية، إلا أنه من غير المرجح أن تصل إلى الحجم الذي يوفر الأمن في مقديشو ويسمح بانسحاب القوات الإثيوبية. ولا تتمكن الحكومة الاتحادية الانتقالية، من جانبها، أيضا من الحفاظ على الأمن في مقديشو، أو بسط سلطتها وسيطرتها في كامل المناطق الجنوبية والوسطى من الصومال.

١٤ - **السيناريو ٢**: من المتصور في إطار هذا السيناريو حدوث درجة ملموسة من التحسن في العملية السياسية، بوجود نسبة تتراوح بين ٦٠ إلى ٧٠ في المائة على الأقل من عناصر المعارضة تؤيد الحوار السياسي. وعلى الرغم من أن الوضع الأمني ربما لا يزال مضطربا، إلاّ أن الحوار بشأن الترتيبات الأمنية قد بدأ. ومن شأن هذه الظروف أن توجد الشروط الضرورية لتعزيز وجود الأمم المتحدة في مقديشو ومناطق أخرى في جنوب ووسط الصومال.

١٥ - **السيناريو ٣**: من المتصور في إطار هذا السيناريو حدوث تحسن ملموس في الوضعين السياسي والأمني. وستقبل العشائر والفصائل الرئيسية، بما فيها نسبة تتراوح بين ٦٠ إلى ٧٠ في المائة من مجموعات المعارضة المسلحة، مدونة سلوك بشأن استخدام الأسلحة، وستنفذها، وعلى الرغم من أن ذلك لن يرقى إلى مستوى اتفاق أمني كامل، فإنه سيتيح وجود مدونة سلوك بالمعايير الدنيا تلتزم بها المجموعات المسلحة. وفي الوقت نفسه ستكون الحكومة الإثيوبية والحكومة الاتحادية الانتقالية قد أعربتا عن استعدادهما للنظر في انسحاب على مراحل للقوات الإثيوبية من مقديشو.

١٦ - **السيناريو ٤**: في إطار هذا السيناريو، سيتم توطيد عملية سياسية تحمل مقومات البقاء في الأجزاء الجنوبية والوسطى من الصومال وبونتلاند، بقبول أغلبية من الأحزاب (٧٠ في المائة) لاتفاق يتم بموجبه تقاسم السلطات السياسية، ونبذ العنف وإلقاء الأسلحة والالتزام بتأييد تنفيذ تكليف صادر عن مجلس الأمن بإنشاء عملية حفظ سلام متكاملة تابعة للأمم المتحدة. ويتوقع بقاء عناصر تعمل على إفساد العملية، لكنها ستكون مهمشة إلى الحد الممكن. وفي إطار هذا السيناريو، ستكون القوات الإثيوبية قد انسحبت أو أنها بصدد القيام بذلك. وستكون العشائر والفصائل الرئيسية قد وقعت على اتفاق عسكري تقني تأييدا للسلام يدرج ترتيبات أمنية من قبيل بعض السبل لتحقيق نزع السلاح فيما يتعلق بالأسلحة الثقيلة باعتبار ذلك حدا أدنى، وتسوية المنازعات بدون عنف.

خطط الطوارئ

١٧ - على أساس النتائج والسيناريوهات المبينة أعلاه، قامت الأمانة العامة بوضع المزيد من خطط الطوارئ بشأن الدعم الذي يمكن للمجتمع الدولي تقديمه لعملية السلام في الصومال. وفي إطار السيناريوهين الأولين، يمكن أن تتجه النية إلى تعزيز الدعم السياسي والبرنامجي (البرامج الإنسانية وبرامج الإنعاش والتنمية) المقدم من الأمم المتحدة إلى الصومال. وفي إطار السيناريو الثالث يتمثل الهدف المتوخى في تعزيز الأمن في مقديشو، أثر انسحاب القوات الإثيوبية. وفي إطار السيناريو الرابع، قد يرغب مجلس الأمن في النظر في إنشاء عملية حفظ سلام متكاملة تابعة للأمم المتحدة في الصومال، بناء على اتفاقات سياسية وأمنية عامة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين.

خطط الطوارئ في إطار السيناريو ١

١٨ - على الرغم من وجود فريق الأمم المتحدة القطري في عدد من المناطق في الصومال، لا يسمح الوضع الأمني الحالي بمزيد من النشر لعناصر تابعة لمكتب الأمم المتحدة السياسي

للصومال ولفريق الأمم المتحدة القطري في مقديشو، وفي الأرجاء الجنوبية والوسطى من البلاد. ونتيجة لذلك، يتمركز هؤلاء الموظفون في نيروبي، ويزورون الصومال عادة لبضع ساعات أو بضعة أيام في كل مرة، بحسب ما تسمح به الظروف الأمنية. وقد طلبتُ إلى إدارة شؤون السلامة والأمن، بالتشاور مع الموظف المكلف، وضع خيارات ممكنة التطبيق لنقل موظفي مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري من نيروبي إلى مقديشو وأجزاء أخرى من جنوب ووسط الصومال. وسيدعم النقل جهود الأمم المتحدة السياسية ويعالج ما يوجد من ثغرات حاسمة الأهمية في مجالي المساعدة الإنسانية والمساعدة المخصصة للإنعاش.

١٩ - ومن التدابير الأخرى في إطار السيناريو الأمني الحالي، التي يمكن أن ينظر فيها مجلس الأمن، إنشاء فرقة عمل بحرية، بما يضفي طابعا رسميا على المبادرات الأحادية التي تضطلع بها حاليا بعض الدول الأعضاء فرادى، وذلك إما بأن تكون فرقة عمل تابعة للأمم المتحدة أو فرقة عمل دولية تعمل في إطار ولاية مكلف بها من الأمم المتحدة. ورهنا بحجم قوة العمل، يمكن قصر مهامها على حماية سفن الإمداد التابعة للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أو توسيعها لردع أعمال القرصنة ودعم الحظر الدولي على الأسلحة المفروض بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، في حدود إمكانيات الفرقة ومناطق عملياتها المحددة. وفي غياب وجود بيئة مأمونة في مقديشو، يمكن لخطة الطوارئ هذه أن تقدم الدعم الطبي واللوجستي، والدعم في حالات الشدة القصوى لموظفي الأمم المتحدة في الصومال. ومن الضروري الحصول على تقييمات من الخبراء للأصول البحرية الضرورية لأداء مهام البعثة البحرية الموسعة، بيد أن تقييما أوليا يشير إلى ضرورة توفير ما يصل إلى أربعة طرادات أو فرقاطات، مع طائرات مروحية.

خطط الطوارئ في إطار السيناريو ٢

٢٠ - يتمثل الهدف في إطار خطة الطوارئ هذه في قيام الأمم المتحدة بتعزيز دعمها السياسي لعملية السلام بشكل أكبر من خلال نقل مقر مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى مقديشو لتسهيل الحوار السياسي في الميدان. ويتطلب إقامة وجود أكبر للأمم المتحدة على الأرض داخل الصومال، حتى في ظل مناخ سياسي أفضل بشكل ملحوظ، توفير الترتيبات الأمنية المناسبة، سواء فيما يخص عناصر الحماية أو الهياكل المادية الأساسية على حد سواء. ويتطلب وضع هذه الترتيبات القيام بمزيد من العمل المفصل لتحديد العدد المطلوب من الموظفين التابعين لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري في الصومال، وأنشطتهم وبالتالي ما يحتاجون إليه من حماية. ورهنا بحجم الحضور

المطلوب، يمكن أن يستغرق القيام بهذه الترتيبات وقتا كبيرا، وينطوي على استثمارات كبيرة في الموارد وتدابير الحماية المادية. وينبغي لإدارة شؤون السلامة والأمن القيام بهذا التقييم الإضافي في أسرع وقت ممكن، بالتشاور الوثيق مع إدارة الشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري وإدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام.

خطط الطوارئ في إطار السيناريو ٣

٢١ - يُفترض في إطار السيناريو الثالث أن يكون الحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة قد بدأ. ورغم أن الحكومة الإثيوبية أكدت أنها تود سحب قواتها من الصومال، فإنها أشارت إلى أن الانسحاب دون وجود قوات ذات مصداقية تحل محلها سيوجد فراغا أمنيا. وإذا كان المراد هو إنجاز انسحاب القوات الإثيوبية في إطار هذا السيناريو، أي قبل وضع الترتيبات السياسية والأمنية في صيغتها النهائية، فسيكون من المطلوب توفير قوة محايدة لتحقيق الاستقرار قوامها حوالي ٠٠٠ ٨ من الجنود ذوي التدريب والقدرات العالية، إلى جانب الشرطة. وسيتطلب هذا الأمر موافقة الجماعات المسلحة الصومالية وتعاونها.

٢٢ - غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه في حال عدم التوصل إلى اتفاق سياسي ذي قاعدة واسعة، يشمل اتفاق لإلقاء السلاح، من المرجح إلى حد كبير في حالة انسحاب القوات المسلحة الإثيوبية أن يزول التركيز المشترك للمتمردين الصوماليين ويحتمل أن تعود العناصر الصومالية بعد فترة وجيزة إلى صراعها التقليدي على السلطة والموارد باستخدام العنف. ويمكن أن يتحد الصوماليون أيضا ضد هذه القوة الأجنبية الجديدة، ولا سيما إذا أصبحت قوة تحقيق الاستقرار متورطة في الخصومات الصومالية. ويُتوقع أيضا أن تزداد هجمات المتمردين في مناطق أخرى إذا تعرضت للردع من جانب قوة تحقيق الاستقرار في العاصمة.

٢٣ - وسيلزم أن تكون القوات المشكلة لقوة تحقيق الاستقرار هذه جيدة التدريب في مجال تقنيات مكافحة التمرد والإرهاب. وستُجري في المقام الأول دوريات مشاة راجلة في مقديشو للسيطرة على منطقة العمليات على نحو يكفل طمأنة السكان بدلا من تنفيرهم. وسيلزم أن تكون القوات مدربة على الرد بشدة بقوة السلاح على ما يُشن ضدها من هجمات لكن على أساس استخدام القوة بدقة باستعمال أدنى حد من القوة الضرورية وتفادي الأضرار التبعية. فالمدنيون يقتلون أو يصابون على الدوام تقريبا عند الإفراط في استخدام القوة بما في ذلك المدفعية ومدافع الهاون في البيئات الحضرية. ورغم أن قوة تحقيق الاستقرار يمكن أن تبدأ في كسب دعم الشعب من خلال توفير حماية فعالة، فإنها لن تكسب قلوبهم وعقولهم إلا بإدخال تغيير حقيقي على حياتهم، عن طريق تيسير المعونة والتنمية.

٢٤ - وستتطلب قوة تحقيق الاستقرار استخبارات آنية ودقيقة عن الجماعات المتطرفة وغيرها من الجماعات. وستحتاج القوة أيضا إلى حماية مادية قوية في قواعدها. وستتطلب المباني أرضيات أو أسقفا إضافية لحمايتها من قذائف الهاون، وكذلك ستائر واقية على الجدران لصد الهجمات بالقنابل الصاروخية؛ وسيحتاج الأفراد إلى ملاجئ محصنة يمكنهم اللجوء إليها في حالة التعرض لهجمات بمدافع الهاون. وستحتاج القوات إلى تطبيق تقنيات تكتيكية للتقليل إلى أدنى حد من تعرضها للقنابل المزروعة على جوانب الطرق وينبغي أن تكون بحوزتها وسائط الكترونية مضادة للأجهزة المتفجرة المتحكم فيها باللاسلكي، مثل الأجهزة التي تستخدمها الجماعات المتطرفة، وأفرقة للتخلص من الأجهزة المتفجرة لأغراض التخلص من القنابل على نحو مأمون.

٢٥ - إلا أنه لا يمكن تكليف قوة تابعة للأمم المتحدة بأداء هذا الدور. فقد كشفت التجارب السابقة المستمدة من عملية الأمم المتحدة في الصومال عام ١٩٩٣ عن أن الأعمال العسكرية للأمم المتحدة يمكن أن تقوض المبادرات السياسية والإنسانية الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وإذا كانت الأمم المتحدة تسعى إلى تيسير مفاوضات السلام بين الأطراف الصومالية، فإن حيادها يتضرر بالدخول في صراع مع طرف أو أكثر من تلك الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، لا تملك الأغلبية العظمى من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام ما جرى بيانه بتفصيل آنفا من قدرات أو تدريب. ومن المحتمل أن يسفر استخدام قوات ينقصها التدريب والمعدات في هذه القوة عن إخفاق سيكون له وقع الكارثة على الصومال، وكذلك على جهود حفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

٢٦ - ونتيجة لذلك، لا يمكن لمجلس الأمن أن ينظر في هذا الخيار إلا إذا قُدمت عروض من دول أعضاء تملك القدرة وهي على استعداد لتشكيل ائتلاف للراغبين في المشاركة تحت قيادة دولة قوية. ومن المسلَّم به أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لن تتلقى ما يلزمها من قوات ليزيد عددها على ٠٠٠ ٤ جندي. ويمكن للقوة الموحدة لائتلاف ''تحقيق الاستقرار'' وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أن يفسحا المجال لانسحاب القوات المسلحة الإثيوبية من مقديشو. ويمكن لهذا الخيار أن يتيح زيادة سرعة الانتشار، رهنا بالإرادة السياسية للبلدان المعنية، وأن يوفر زيادة مدروسة لقوات تحقيق الاستقرار الأجنبية في مقديشو حتى لا تبدو كقوة غزو كبيرة. ولا يُرجح أيضا أن يعوق هذا الخيار ما تبذله الأمم المتحدة من جهود في البلد في مجال بناء السلام وتنفيذ البرامج. ورهنا بالترتيبات المتفق عليها بين الائتلاف وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، من المحتمل أن يكون لقوة تحقيق الاستقرار الموحدة قيادة ومراقبة وترتيبات مالية ولوجستية معقدة من الممكن أن تؤدي إلى تقويض قدرتها العامة. وفي

حالة امتلاك القوة للقدرات اللازمة، فلن تكون قادرة على ردع التهديدات الموجهة ضدها أو التصدي لها، وبالتالي يمكن أن تزيد الحالة تفاقما لا استقرارا.

خطط الطوارئ في إطار السيناريو ٤

٢٧ - أشرت في تقاريري السابقة المقدمة إلى مجلس الأمن عن نشر عملية متكاملة للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال إلى عدد من الشروط التي ستكون مطلوبة لكفالة إتاحة أفضل فرص النجاح للبعثة. وتشمل هذه الشروط عملية سياسية لها مقومات البقاء وشاملة جامعة واتفاقا بشأن وقف أعمال القتال. وقد قامت بعثتا التقييم الاستراتيجي وتقصي الحقائق باستعراض وتدقيق هذه الشروط مرة أخرى مع نظرائها في الميدان، فوضعتا مقترحات لتقديم مساعدة تدريجية مترابطة في المجال السياسي والأمني والبرنامجي تهدف إلى تحقيق عملية سياسية وعملية شاملة جامعة ومستقرة لبناء السلام في الصومال.

٢٨ - وسيتطلب تحقيق سلام دائم في الأجل الطويل في الصومال على أقل تقدير توزيعا سياسيا مقبولا لدى أغلبية أصحاب المصلحة، وإنشاء مؤسسات أمنية وقضائية وإصلاحية قادرة على كفالة سيادة القانون، والقدرة الإدارية والمؤسسية اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية والاجتماعية للسكان. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة، بوسائل منها نشر عملية متكاملة لحفظ السلام في الوقت المناسب. وفي الوقت نفسه، يواصل ممثلي الخاص التعاون مع جميع الجهات المعنية للعمل على إبرام اتفاق سياسي واتفاق لتقاسم السلطة ووضع الالتزامات الأمنية التي ستكون ضرورية لنجاح هذه العملية.

٢٩ - وبالنظر إلى طابع النزاع، ينبغي أن ينص هذا الاتفاق على أحكام عامة بشأن تقاسم السلطة السياسية، وتقنين الاقتصاد، وإلقاء الأسلحة ورصد الأسلحة الثقيلة، واحترام حقوق الإنسان، وتيسير المساعدة الإنسانية، وإنشاء مؤسسات الحكم على الصعيدين المركزي والمحلي. وفيما يتعلق بالجوانب الأمنية، ينبغي أن تؤكد أغلبية الأطراف موافقتها على نشر عملية متكاملة للأمم المتحدة لحفظ السلام والتزامها بدعم تنفيذ ولاية هذه العملية. ورغم أنه من غير المحتمل أن يشمل هذا الاتفاق الجماعات المتطرفة، فإنه يمكن أن يشكل الحافز على بدء المفاوضات الأمنية مع الأطراف بشأن الشروع في نزع السلاح وإزالة أكثر الأسلحة خطورة من أيدي الجماعات المعتدلة. ورغم أن اتفاقا نموذجيا لوقف إطلاق النار قد لا يناسب الظروف السائدة في الصومال، فإن من الضروري التوصل إلى شكل من أشكال الاتفاقات التقنية العسكرية، توقعه جميع العشائر الأفخاذ الرئيسية، لدعم عملية متكاملة لحفظ السلام. وينبغي أن يشمل الاتفاق على أقل تقدير، إعلانا بشأن وقف أعمال القتال وأحكاما للرقابة على الأسلحة الثقيلة، وحمل الأسلحة الصغيرة ومكافحة أعمال الإرهاب.

٣٠ - وفي ضوء ما تقدم، ركزت بعثة تقصي الحقائق أيضا اهتمامها على خطط الطوارئ الكفيلة بالمساعدة على إيجاد ظروف أمنية مواتية لإجراء مفاوضات تفضي إلى هذه الاتفاقات. وتراعي خطط الطوارئ المذكورة التقييم الذي يفيد بأنه في ظل غياب اتفاقات سياسية وأمنية شاملة جامعة على نحو واسع النطاق، سيواصل عدد من الجماعات استخدام العنف سعيا إلى تنفيذ مخططاتها السياسية والاقتصادية، بما في ذلك ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وحفظة السلام الدوليين.

٣١ - وفي الوقت نفسه، مازال المجتمع الدولي يقدم المساعدة في إنشاء قوات الأمن الصومالية وتدريبها لتضطلع بالمسؤولية عن الأمن في البلد. وقد دربت إثيوبيا ورواندا أكثر من ١ ٠٠٠ جندي صومالي. ويقوم أصدقاء آخرون للصومال، مثل كينيا وأوغندا، بتوفير التدريب للشرطة. ورغم أن هذا الدعم في مجال التدريب والدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي يستحقان الترحيب كتدبير مؤقت، فإنه من اللازم اتباع نهج متسق وطويل الأجل لدعم إيجاد حل صومالي لمسألة إنشاء قوات أمنية تمثل جميع الأطراف. والأمم المتحدة على استعداد لمساعدة الصومال، بالتنسيق الوثيق مع الأطراف الأخرى، على تقييم مجمل الاحتياجات وتنسيق المساعدة وتوفيرها في مجال الاحتياجات المتصلة بالأمن والتخطيط وبناء القدرات من أجل تطوير قطاع الأمن بكامل نطاقه.

٣٢ - والأمانة العامة بصدد تحديث خطتها للطوارئ من أجل إنشاء عملية حفظ سلام متكاملة للأمم المتحدة تحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في إطار السيناريو الرابع. ويُفترض أن تكون هناك اتفاقات سياسية وأمنية ذات قاعدة واسعة تسمح بنشر العملية، رهنا بما يقرره المجلس. وستكون للعملية ولاية سياسية قوية لبذل مساعيها الحميدة في تيسير تنفيذ الاتفاقات التي تتوصل إليها الأطراف الصومالية وفي مجال الأنشطة المتصلة بالمصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي. وسيكون لها عنصر قوي معني بسيادة القانون لتقديم المساعدة في تطوير القطاع الأمني، بما يشمل العنصر العسكري والشرطة والقضاء والسجون. وسيُقدم المساعدة في مجال نزع السلاح والتسريح والإدماج، وكذلك في جمع الأسلحة ورصدها. وسيكون لها أيضا عنصر قوي معني برصد حقوق الإنسان وبناء القدرات، فضلا عن تقديم المساعدة حسب الاقتضاء في المسائل المتصلة بالإدارة وبناء القدرات الإدارية.

٣٣ - ويجري تنقيح الخطة العسكرية الطارئة، مثل عدد وتكوين القوات المطلوب وجودها في ميركا وكسمايو، في ضوء نتائج زيارات الفريق للبلدات الكبرى في جنوب ووسط الصومال. ويقترح أن تتألف القوة المطلوبة لإنشاء بعثة حفظ سلام متكاملة في الصومال من خمس إلى ست مجموعات بحجم لواء يتم نشرها في مواقع موجودة في قطاعات في جنوب

وسط الصومال. وسيكون مقر القوة في منطقة مقديشو وستؤازرها طائرات عسكرية، بما فيها مروحيات هجومية، ووحدات هندسة وإمدادات لوجستية ونقل عسكرية كبيرة. ويلزم أن تكون القوة قوية ومتنقلة ومزودة بوسائل إلكترونية مضادة لإزالة خطر الأجهزة المتفجرة التي يجري التحكم بها عن طريق الأجهزة اللاسلكية. وفي المناطق المأهولة داخل المدن، ستنفذ القوة عملياتها راجلة لكي تؤكد للسكان نواياها السلمية، تدعمها في ذلك معلومات ميدانية دقيقة ومراقبة من الجو. غير أن كل قطاع في المدن سيتلقى دعما من قوة تدخل سريع قوية لها آلياتها العسكرية وترافقها طائرات هجومية لمساندة الدوريات البرية عند الاقتضاء. ويختلف مفهوم القوة هذا عن القوة التي تم التفكير بها في البداية، إذ إن العدد الإجمالي لناقلات الجنود المدرعة خُفض إلى حد كبير لصالح مركبات مدرعة أصغر حجما لاستخدامها في المناطق الحضرية.

٣٤ - وستحتاج القوة إلى احتياطي يضم كتيبة لها آلياتها العسكرية تتمركز في البداية خارج مقديشو ويمكن تحميلها على متن سفينة إنزال ونقلها بسرعة إلى أي موقع على الساحل الصومالي. كما سيلزم تخصيص مبلغ لتوفير قدرة يمكن نشرها بسرعة، ترابط على مسافة بعيدة، ويتم اللجوء إليها في الحالات القصوى، إذا ما تدهورت عملية السلام لا سيما أثناء تشكيل القوة ونشرها. وبعد ١٧ عاما من النزاع، ستحتاج القوة إلى وحدة قوية متخصصة بإزالة الألغام لمعالجة خطر الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات. ويمكن أيضا أن يكون الخطر الذي تمثله الأجهزة المتفجرة المصنوعة يدويا كبيرا بفعل كثرة استخدامها سابقا ووفرة المكونات المناسبة من الذخائر لصنعها. ويلزم وجود وحدة عسكرية قوية متخصصة في التخلص من الذخائر المتفجرة للتخفيف من خطرها، تكون منفصلة عن القدرة الأشمل المعنية بإزالة الألغام لأغراض إنسانية.

٣٥ - كما يلزم توافر قوة بحرية خاصة، إن لم تنشر بعد، لدعم حظر الأسلحة ومكافحة عمليات القرصنة وحماية شحنات الإمدادات. وسيوفد ضباط اتصال عسكريون تابعون للأمم المتحدة إلى صوماليلاند وبونتلاند لإقامة اتصالات وثيقة مع شرطة الأمم المتحدة التي ستشكل هي أيضا جزءا من البعثة وسائر مكاتب الأمم المتحدة؛ وإلى الاتحاد الأفريقي لتيسير الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ وإلى كينيا وإثيوبيا لإقامة اتصالات مع السلطات العسكرية في هذين البلدين.

٣٦ - وفي البداية، ستتكون القوة بأكملها من ١٥ كتيبة مشاة؛ ما عدا القدرة التي سترابط على مسافة بعيدة. ورهنا باستقرار اثنين من القطاعات ووضع السكان المدنيين المشردين داخليا وقت نشر القوة، يمكن أن يرتفع العدد النهائي لكتائب المشاة إلى ٢١ كتيبة. ويمكن

أن يصل عدد الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة ما مجموعه ٠٠٠ ٢٧ فرد مع احتمال بلوغ عدد عناصر الشرطة ٠٠٥ ١ عنصر؛ بما في ذلك وحدات الشرطة المشكلة. وقبل نشر أي بعثة للأمم المتحدة، يجب إنجاز عملية تخطيط متكامل للبعثة تشمل إيفاد بعثة تقييم فني شامل إلى الصومال. وستمضي الأمانة العامة أيضا في رصد الحالة في الشمال بين صوماليلاند وبونتلاند، بغرض تحديث خطط الطوارئ في ضوئها.

الأخطار التي تهدد عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة

٣٧ - إن خطر تعرض عملية لحفظ السلام أو أي وجود سياسي للأمم المتحدة لهجوم ما سيخفف من حدته نسبيا مدى تمكن الجهات الفاعلة الصومالية من التوصل إلى اتفاق شامل للجميع لتقاسم السلطة سياسيا واقتصاديا. وفي غياب اتفاق من هذا النوع، وحتى لو لم يُستهدف أفراد الأمم المتحدة في البداية، فإن الحالة قد تتغير بسرعة شديدة لو ساد تصور بأن الأمم المتحدة تخل بتوازن القوى المحلي.

٣٨ - من المرجح أن يكون في عداد المخربين أشد العناصر تطرفا وبعض أفراد العشائر والمجرمين الساخطين. وفي حين أن عددا كبيرا من الاعتداءات تميز باستخدام أساليب تكتيكية ووسائل وطرائق إرهابية (هجمات انتحارية واستخدام أنواع مختلفة من الأجهزة المتفجرة المصنوعة يدويا)، يتزايد استخدام الأساليب التكتيكية المعروفة التي يلجأ إليها المتمردون (الكمائن، إطلاق النار غير المباشر). وتستخدم هذه العناصر مدافع الهاون بسبب سهولة حملها وسرعة نصبها وإطلاق النيران منها قبل مغادرة مكان إطلاقها، الأمر الذي يجعل أي جهود تُبذل لتحديد موقعها أمرا شديد الصعوبة. وهم يستخدمون الأسلحة الصغيرة والرشاشات ذات العيار المتوسط التي تركّب على شاحنات صغيرة والهجمات بالقنابل اليدوية والقنابل التي توضع على جوانب الطرقات والتي يتم التحكم بها من بُعد، والألغام وعمليات الاغتيال المحددة الأهداف ضد طائفة واسعة من الأهداف. وذكر فريق مراقبة حظر الأسلحة أن لدى هذه المجموعات إمكانية الحصول على صواريخ أرض جو، مع أن استخدامها ليس واسع الانتشار. وستحتاج أي قوة عسكرية تُنشر في الصومال إلى الحماية من هذه الأسلحة باستخدام مركبات مدرعة مدنية أو عسكرية، وأجهزة إلكترونية مضادة لقطع الإشارات اللاسلكية التي تفجر القنابل التي توضع على جوانب الطرقات، وقدرات هامة للتخلص من الذخائر المنفجرة، وطائرات استطلاع، ومرافق طبية جيدة التجهيز وقوة تدخل سريعة قوية لإنقاذ عناصر القوة، عند الاقتضاء. وكلما ضعف الاتفاق السياسي بين الجهات الفاعلة الصومالية والتزامها باحترام ولاية عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، كلما كبرت القدرات التي ينبغي أن تزود بها هذه البعثة. فلا بد لهيكلية أي

قوة تابعة للأمم المتحدة من أن تكون جاهزة لمواجهة أسوأ الحالات، إذ أن الحالة الأمنية في الصومال يمكن أن تتغير بسرعة فائقة لدرجة أن القوة قد تمسي في جو يسوده السلام وتصبح على نزاع خطير.

٣٩ - ولن يزول خطر النشاط الإجرامي في الصومال أبدا ما لم تصبح الأجهزة الوطنية المعنية بفرض القانون والنظام قادرة على وضع حد له. فيرجح أن يبقى احتمال وقوع عمليات اختطاف للحصول على فدية في الشمال على ارتفاعه، بينما ستظل نقاط التفتيش غير القانونية وعمليات الابتزاز منتشرة في الجنوب. ويُرجَّح أن تتعرض سيارات الأمم المتحدة للسطو وموظفوها العاملون بشكل مستقل ودون حماية في أنحاء الصومال للسرقة وربما للاختطاف. وللتقليل إلى الحد الأدنى من احتمال حصول هذه الأنشطة الإجرامية، سيلزم توفير حماية مسلحة لمنشآت الأمم المتحدة وقوافلها وموظفيها، إضافة إلى قدرة تدخل سريع عالية التأهب وقدرة تحقيق.

الاعتبارات اللوجستية

٤٠ - في ما يتعلق بالإمدادات، يتعين توفير السلع والخدمات اللازمة لعملية متكاملة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال، بأكملها، من مصادر من خارج المنطقة. وعند الاستعانة بمقاولين محليين، يتعين إقامة توازن دقيق بين شبكة معقدة من المجموعات الوطنية ذات المصالح. وعلى الرغم من وفرة الأيدي العاملة غير الماهرة وبعض الأيدي العاملة التي تمتلك مهارات في البلد، فقد تواجه الأمم المتحدة صعوبة في تعيين موظفين وطنيين بسبب ضرورة إقامة توازن بين المجموعات المذكورة عند التعيين.

٤١ - وبسبب المستوى المرتفع نسبيا لانعدام الأمن مقارنة ببعثات أخرى للأمم المتحدة، سيكون اجتذاب موظفين ومقاولين دوليين للعمل في الصومال بالغ الصعوبة إلا إذا توفرت شروط عمل مأمونة ومغرية نسبيا تشتمل على حوافز مالية. وإلى أن يتمكن العنصر العسكري من إحلال الاستقرار وتحسين الحالة الأمنية، ينبغي الاحتفاظ بأقل عدد ممكن من المدنيين في منطقة البعثة للتقليل من احتمالات تعرضهم للخطر. وسيتعين إخضاع إدخال المدنيين إلى منطقة البعثة للرقابة والتخطيط له بعناية.

٤٢ - وإذا نُشرت عملية الأمم المتحدة المتكاملة لحفظ السلام، فقد تُضطر إلى الاعتماد بشدة على استخدام وحدات المساندة العسكرية لفترة طويلة من الزمن بعد المرحلة الأولية لبدء أعمالها. وقد يمثل تشكيل وحدات المساندة العسكرية هذه تحديا حقيقيا لأن عددا ضئيلا من البلدان المساهمة بقوات قد يكون راغبا في إرسال وحداته إلى الصومال في ظل الحالة الأمنية الراهنة.

٤٣ - وسيلزم إنشاء مرفق متطور تابع للأمم المتحدة على شكل قاعدة لوجستيات، في محيط آمن خارج البلد، وذلك إما في مومباسا أو في دار السلام لكفالة الإمداد المتواصل بالمعدات والخدمات باستقلال عن المصادر المحلية في الصومال. وسيكون خط الإمداد الرئيسي هو الطريق البحرية الساحلية الممتدة من قاعدة اللوجستيات هذه إلى كسمايو فمقديشو وهوبيو، وبوساسو إذا دعت الحاجة، وهي مدن ستستخدم كقواعد لوجستية ثانوية داخل الصومال. وستقام انطلاقا من هذه القواعد اللوجستية الثانوية وصلات جوية متقدمة في اتجاه جميع مواقع انتشار البعثة في الداخل، وستُستخدم الطرق البرية حيثما أمكن وإذا سمحت الظروف الأمنية.

دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٤٤ - تضم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حاليا ٢ ٣٠٠ فرد عسكري تقريبا من أوغندا وبوروندي. وينتشر القسم الأكبر من القوة في المطار، وترابط سريّة في الميناء وأخرى عند تقاطع الطرق ذي الأهمية التكتيكية عند العلامة الكيلومترية ٤. وسارعت الكتيبة البوروندية القادمة حديثا إلى الانتقال إلى موقع جديد كائن على الجهة الجنوبية الغربية لمقديشو.

٤٥ - واجتمعت بعثة تقصي الحقائق في أديس أبابا مع زملاء من الاتحاد الأفريقي مسؤولين عن التخطيط لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإدارتها وتوفير التوجيهات لها. كما أجرت مناقشات مع جهات مانحة لهذه البعثة. ورأى عدد من المتحاورين مع بعثة تقصي الحقائق أنّ الأساس الطوعي لميزانية الدعم المخصصة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والتهديدات الحالية في الصومال، هما السببان الكامنان وراء تدني مستوى التعهدات بالتبرع للبعثة المذكورة وبطء انتشارها.